

تعقبات القسطلاني في كتابه إرشاد الساري  
على ابن حجر العسقلاني في كتابه فتح الباري:  
نماذج مختارة من أول كتاب بدء الوحي حتى نهاية كتاب الحجّ

محمد فيصل بن عبد الله  
الدكتور زياد بن سليم العبادي  
الجامعة الأردنية، عمان الأردن  
(daruleimaan80@gmail.com)

*Abstract*

This study tries to examine the criticism of al-Qastallani in his book, Irshad al-Sari on al-Hafiz Ibn Hajar's book Fath al-Bari bi Sharh Sahih al-Bukhari, whereby from both writers they are reflexed to the hadith texts in Sahih al-Bukhari. This study relies on the inductive method, data analysis and critical method. In order to ensure the validity and the accountability of the research, both books were being analyzed. The criticisms of al-Qastallani in his book were found in many aspects included in the matter of narrators of hadith, the explanations of the hadith texts, language, the Gharib al-Hadith (unusual word) and so on. This research studies above matters in a critical scientific way by analyzing data, the validity, the accountability of critics between statements made and reasonable opinions or views from scholars. This study also tries to look to the righteous person between them. Within this research, the background of al-Qastallani who was known as a prominent scholar also could be identified.

*Keywords: al-Qastallani, Irshad al-Sari, Ibn Hajar, Fath al-Bari, explanation of Sahih al-Bukhari, criticism.*

---

ملخص البحث

تناولت في هذه الدراسة تعقبات القسطلاني من خلال كتابه إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري على الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه فتح الباري بشرح صحيح البخاري، وكانت الدراسة قائمة على منهج الاستقراء والتحليل والنقد. وكانت تعقبات القسطلاني في كتابه متنوعة، تشمل ما كان في الرجال وتراجم الأبواب وعلم السند وشروح الحديث واللغة وغريب الحديث وغير ذلك. قد حاول هذا البحث ترجيح تعقيباته مستنداً بأقوال العلماء، وبالمصادر الأصلية في كل باب للوصول إلى خلاصة في كثير من التعقبات - ما أمكن ذلك - محاولاً معرفة وجه الصواب فيها. ومن خلال هذه الدراسة يمكن التعرف على شخصية القسطلاني النقدية، ومدى إصابته ودقته في هذه التعقبات.

**الكلمات المفتاحية:** القسطلاني، إرشاد الساري، ابن حجر، فتح الباري، شرح صحيح البخاري، تعقبات.

## المقدمة

وبيان اشتقاقها مع إيضاح معناها الاصطلاحي والشرعي. وأهمُّ من ذلك كله عنايتهُ باستنباط أحكام الفقه وكيفية الدلالة عليها، وذكر مذاهب العلماء وحجّة كلِّ منهم مع بيان الراجح من الآراء دون تعصب أو تعسف. ولما كان كتاب "إرشاد الساري" من الكتب المشهورة في شرح الأحاديث الصحاح، وله ميزةٌ قلَّ أن توجد في غيره من الكتب، الأمر الذي جعله من أهمِّ كتب فقه الحديث وعلومها، فقد كان لشرح الإمام القسطلاني لصحيح البخاري منزلةً كبرى وشأن عظيم لا يستغني عنه طلاب العلم، وينبغي لفقهاء العصر الحاضر النظر فيه والرجوع إليه، حيث إنه يعتمد في كثير من بحوثه على الشروح السابقة كالكرماني والعيني وابن حجر، فهو ملخص لهذه الكتب لا سيما شرحين كبيرين عمدة القاري للعيني وفتح الباري لابن حجر رحمة الله عليهم أجمعين. وقد تعقب على الحافظ ابن حجر أموراً كثيرة في هذا الكتاب، وله تعقبات أخرى عديدة على غيره من العلماء ممن شرح الجامع الصحيح.

## مشكلة البحث

إن القضية الأساسية لهذا البحث هي: تعقبات الإمام القسطلاني في كتابه إرشاد الساري على الحافظ ابن حجر العسقلاني في الفتح، وسيتناول تلك التعقبات من خلال هذين الكتابين، وأدرسها دراسة تحليلية بين آرائهما، وأقارن بينهما وبين شراح الآخرين مع بيان وجه الصواب عند الاختلاف بينهما بإذن الله تعالى.

وسوف تتجلى المشكلات عند الإجابة الأسئلة الآتية:

- 1) ما أهم التعقبات للقسطلاني في كتابه إرشاد الساري على الحافظ ابن حجر العسقلاني في أثناء شرحه لصحيح البخاري من ناحية الرجال وتراجم الأبواب؟

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فقد اشتغل العلماء من المحدثين بجمع الأحاديث النبويّة الصّحيحة المنتقاة وشرحها، فقاموا بشرح معانيها وفكّ غموض ألفاظها وتجليه صعوبة مصطلحاتها، بالإضافة إلى تناولها بالشرح الفقهي، حيث بينوا مذاهب الفقهاء في المسائل الفقهية اعتماداً على الاستنباطات الفقهية المأخوذة من السنة النبويّة.

ومن أولئك العلماء شيخ الإسلام وإمام الحفاظ، أمير المؤمنين في الحديث، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري الجعفي مولاهم، صاحب التصانيف الكثيرة، الذي قام بجمع الأحاديث والآثار الصحيحة من السنة النبوية، في كتابه المسمى بـ"الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه" والمعروف بـ"صحيح البخاري". وامتاز هذا الكتاب بكونه كتاباً جمع فيه أحاديث وآثاراً بطريقة فائقة و فريدة، حيث جمّع فيه من السنة المطهرة أحاديث الجامع و الأحكام التي شملت من دلائل الأحكام جملةً نافعة، وصار مرجعاً لجلّة العلماء عند الحاجة إلى طلب الدليل. ورغبةً في خدمة السنة المطهّرة من خلال هذا السّفر الفريد، قام الإمام أبو العباس شهاب الدين أحمد القسطلاني بشرح أحاديثه في كتابه المعروف بـ"إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري"، من علماء الشافعية المشهود لهم بالمكانة العالية في المذهب وقد شمل الشرح أنواعاً عديدة من خدمة الكتاب وتحقيقه، حيث قام بتخريج الأحاديث وبيان طرُقها واختلاف ألفاظها، وما قيل من صحّة أو ضعف، وأقوال أئمّة الحديث مع إبداء رأيه في ذلك، كما قام بكشف معاني ألفاظ الحديث وأقوال علماء اللغة فيها،

ونظراً لأهمية الموضوع، فإنها تتلخص في الأمور الآتية:

- 1) جمع تعقبات الإمام القسطلاني على الحافظ ابن حجر، وسوف يتوصل الباحث إلى خلاصة القول في المسائل التي تعقب فيها وبيان وجه الصواب فيها.
- 2) يبين منهج العلماء في التعامل مع أخطاء من سبقهم، وكيفية ردهم عليها، وبيان وجه الصواب فيها، كل ذلك بالأدلة العلمية دون نقد أو تجريح، لا سيما في كتاب إرشاد الساري

- 3) يبين أهمية المراجعات والتعقبات وأثرها في بناء الشخصية العلمية، والملكة النقدية لطالب العلم.
- 4) تبرز ظاهرة الاختلاف من حيث منشؤها، وصورها وآثارها.

## منهج البحث

اقتضت طبيعة الدراسة أن أتناول المسائل العلمية حسب المناهج الآتية:

- 1) المنهج الاستقرائي: قمت باستقراء جميع التعقبات التي تعقب فيها الإمام القسطلاني الحافظ ابن حجر - نماذج مختارة-
- 2) المنهج التحليلي: فعملت على دراسة هذه التعقبات وتحليلها.
- 3) المنهج النقدي: ثم نقدها نقداً علمياً، محاولاً التبريح بينها، مستعيناً في ذلك بأقوال العلماء، وبالمصادر الأصلية في كل موضوع.

مفهوم التعقب والتعريف بالإمام القسطلاني وكتابه إرشاد الساري

- 2) ما تعقبته من حيث علم السند؟ هل هناك اختلاف كبير بينه وبين الحافظ ابن حجر؟ وما وجه الصواب فيهما؟ هل هو ناقل عن الآخرين في ذلك دون النقد؟
- 3) ما تعقبته في شروح الحديث واللغة وغريب الحديث؟ هل للإمام القسطلاني اليد الطولى في الاهتمام بما؟ وما وجه الصواب فيها؟ هل هناك تعقبات أخرى غير ما ذكر؟
- 4) ما القيمة العلمية من تعقبات الإمام القسطلاني على الحافظ ابن حجر العسقلاني عند العلماء والباحثين وغيرهم؟

## أهمية البحث

كتاب "إرشاد الساري" هو شرح مختصر محرر مهذب منقح لا يستغنى عنه، لا سيما الذي يريد ضبط ألفاظ البخاري في صحيحه، لو نظرنا إلى عناية المتأخرين بالإمام القسطلاني من أهل التحقيق والباحثين، لوجدناهم أكثر عنايتهم بإرشاد الساري، ومن ناحية أخرى وجدنا أن الإمام القسطلاني قد تعقب على الحافظ ابن حجر أموراً كثيرة في أثناء شرحه لصحيح البخاري، وله تعقبات أخرى عديدة على غيره من العلماء ممن شرح الجامع الصحيح.

والتعقب نوع من أنواع التصنيف الذي درج عليه العلماء، وليس في ذلك غضاضة ولا انتقاص من قدر ممن استدرك عليه أو تعقب في كلامه، والحافظ ابن حجر وإن كان عالماً، لا يبارى، وخاصة في علم الحديث، إلا أنه يبقى غير معصوم من الزلل أو السهو، ولذا كان أمر التنبيه على هذا الخطأ والزلل حقاً واجباً على من أتى بعده، ولا يلزم إصابة المتعقب في تعقباته كلها، ومن هنا جاء اختيار هذا الموضوع لأهميته والفوائد المرجوة منه.

## مفهوم التعقب في اللغة

قال ابن فارس: العين والقاف والباء أصلان صحيحان : أحدهما يدل على تأخير الشيء وإتيانه بعد غيره، ومنه سمي النبي صلى الله عليه وسلم عاقب<sup>1</sup>، لأنه عقب من كان قبله من الأنبياء عليهم السلام...، وتعقبت ما صنع فلان تتبعت أثره. والأصل الآخر: العقبة طريق في الجبل وجمعها عقاب، ثم رد إلى كل شيء فيه علو وشدة<sup>2</sup>

وقال الزبيدي: وتعقب الخير تتبعه ويقال: تعقبت الأمر إذا تدبرته والتعقب: التدبر والنظر ثانية.<sup>3</sup>

وقال المناوي: وعقبه تعقيب إذا جاء بعد، والليل والنهار يتعقبان أي كل منهما يعقب صاحبه<sup>4</sup>، وعقب فلان على فلان: ندد به وبين عيوبه وأغلاطه، وعقب على كلام غيره: ناقشه وأبدى رأيه فيه.<sup>5</sup>

## مفهوم التعقب في الاصطلاح

لم يُعَنَّ العلماء السابقون بتعريف التعقب، وإنما كان واقعاً ممارساً، ويمكن صياغة تعريفه بأنه: نظر العالم ابتداءً في كلام غيره من أهل العلم استدراكاً أو تخطئة أو ما جرى مجرى هذين الأمرين. "أما نظر العالم في كلامه هو فأقول": إن هذا يعد

تراجعاً وليس من باب التعقب، لأن الإنسان مجبول على تعقب غيره لا تعقب عثرات نفسه.

والمقصود بقولنا "تخطئة" هو أن يخالف العالم من سبقه مخالفة واضحة فيأتي التعقب من هذا الباب، ويخرج بقولنا "تخطئه" ما يذكره العلماء لبيان كلام من سبقهم أو شرحه أو ما شابهه، كأن يقوم بضرب الأمثلة لتوضيح كلام من سبقه فهذا لا يعد تعقبا.<sup>6</sup>

ومعنى قولنا "استدراكا"، أن العالم إذا اشترط على نفسه في كتابه شرطاً ما، وفاته ذكر بعض ما يدخل تحت هذا الشرط لغفلة أو غيرها، وأتى المتأخر وبين ما فات المتقدم، فهذا يعد من التعقب، لأن العالم المتقدم شرط على نفسه شرطاً ولم يف به، فتعقبه المتأخر بما فاته من شرطه، وأكثر التعقبات بوجه عام من هذا النوع.

والفرق بين التخطئة والاستدراك: أن التخطئة هي

الحكم على القول بأنه مخالف للواقع، أما الاستدراك: فهو ذكر ما فات المتقدم مما قد اشترطه على نفسه، ثم إن كان الموضوع يتركز على الجمع، فالظاهر أنه يشترط أن يكون المتقدم قد قصد الاستيعاب حتى يكون الاستدراك عليه تعقبا له.<sup>7</sup>

<sup>4</sup> المناوي، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين، التوقيف على أمهات التعاريف، عالم الكتب 38 عبد الخالق ثروت-القاهرة الطبعة: الأولى، 1410هـ-1990م (ص244).

<sup>5</sup> مجمع اللغة، المعجم الوجيز، 1989 (ص420).

<sup>6</sup> مشاقبة، عبد الرحمن محمد، تعقبات المحافظ ابن حجر في كتابه الإصباة على المحافظ ابن عبد البر في كتابه الاستيعاب (ص12).

<sup>7</sup> البكري، حمزة وسيم، تعقبات المحافظ ابن حجر في الإصباة على المحافظ ابن الأثير في أسد الغابة (ص9).

<sup>1</sup> أخرجه البخاري في كتاب المناقب، باب ما جاء أسماء رسول الله صلى الله عليه وسلم، (4/185) رقم 3532.

<sup>2</sup> ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م، 77/4 وما بعده، مادة (ع، ق، ب).

<sup>3</sup> الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية (410/3).

وكذلك فعل إسماعيل باشا فقال: " إرشاد الساري  
في شرح الجامع الصحيح للبخاري".<sup>17</sup>

وقد تبعه فضيلة الدكتور أكرم ضياء العمري في تغيير حرف  
الجر حيث قال: " إرشاد الساري إلى صحيح للبخاري"<sup>18</sup>  
ومنهم من اقتصر على الجزء المشهور، والمتعارف عليه من  
العنوان كحاجي خليفة<sup>19</sup> الذي قال: " إرشاد الساري"  
ومنهم من قال: " شرحه على البخاري" كالنجم الغزي وابن  
العماد.

والمعتمد عليه هو ما أثبتته المؤلف في مقدمة كتابه وما  
ذكره النساخ وهو: " إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري"  
وأما نسبة الكتاب إلى المؤلف، فإن فيه عدم الخلاف فيمن  
ذكر في ذلك أو على قول من يشكك فيه.

ويدخل في التعريف ما ذكره الأول جازماً به، فأورد  
عليه الثاني احتمالاً أو شكك فيه، ووجه كونه متعقّباً، أن فيه  
الاستدراك، لأنه استدرك على جزم الأول بالمعلومة المذكورة  
أن فيها احتمالاً آخر أو شكاً أو ما شابه ذلك.

### التعريف بكتاب إرشاد الساري<sup>8</sup>

أولاً: توثيق اسم الكتاب ونسبته إلى الإمام القسطلاني  
اسمه كما سماه مؤلفه في مقدمة كتابه: " إرشاد الساري لشرح  
صحيح البخاري"<sup>9</sup> وذكر النساخ هذا الاسم على غلاف  
المخطوط في عدة نسخ خطية،<sup>10</sup> وساقه الزركلي<sup>11</sup> والبيان  
سركيس<sup>12</sup> أيضاً بالصيغة ذاتها، وورد في فهرس المخططات  
كذلك<sup>13</sup>. وقد أورد الشوكاني<sup>14</sup> والكتاني<sup>15</sup> وكحالة<sup>16</sup> أيضاً  
بالصيغة ذاتها مع اختلاف حرف الجر فقالوا: " إرشاد الساري  
على صحيح البخاري "

<sup>8</sup> انظر عرفة، رزان محمد ماجد، الصناعة الحديثة في إرشاد  
الساري لشرح صحيح البخاري للإمام القسطلاني (ص93).  
<sup>9</sup> القسطلاني، مقدمة الكتاب إرشاد الساري (5/1)  
<sup>10</sup> النسخة المحفوظة في مكتبة الأسد برقم (14863)  
<sup>11</sup> الزركلي، الأعلام (233/1)

<sup>12</sup> سركيس، يوسف بن إيلان بن موسى، معجم المطبوعات العربية  
والعبرية، مطبعة سركيس - قاهرة، 1346هـ/1928م  
(1511/2)

<sup>13</sup> انظر عماد عبدالسلام رؤوف، الآثار الخطية في المكتبة القادرية  
في جامع الشيخ عبد القادر الكيلاني ببغداد، مطبعة الإرشاد  
ببغداد، ط1، 1394هـ/1974م، (183/1)، فهرس الكتب  
الموجودة بالمكتبة الأزهرية إلى سنة 1364هـ/1945م  
(363-374)، الفهرس المختصر لمخطوطات مكتبة الحرم  
المكي الشريف، الحديث الشريف (ص143-144)، فهرس  
مخطوطات الحديث الشريف وعلومه، إعداد عمار بن سعيد  
تمالت، إشراف د.عبد الرحمن بن سليمان المزيني، مكتبة ملك عبد  
العزیز بالمدينة المنورة (ص55-66)، مخطوطات مكتبة المسجد

<sup>14</sup> الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع،  
د.ط (2006م) (913/3)  
<sup>15</sup> الكتاني، عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، فهرس الفهارس  
والأثبات ومعجم المعاجم والمشيوخات والمسلسلات، تحقيق:  
إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي - بيروت ص. ب:  
5787/113 الطبعة الثانية، 1982، (967/2-968)

<sup>16</sup> كحالة، معجم المؤلفين، (264/1)  
<sup>17</sup> إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، موقع الوراق  
(139/5)  
<sup>18</sup> العمري، أكرم ضياء، بحوث في تاريخ السنة المشرفة، مكتبة  
العلوم والحكم، المدينة المنورة الطبعة الخامسة (1405هـ  
1984م) (ص321)

<sup>19</sup> حاجي خليفة، كشف الظنون (552/2)

ثانياً: سبب تأليف الكتاب.<sup>20</sup>

يستصبح سراجة ولا استوضح منهاجه ولا اقتعد صهوته  
ولا افتزع ذروته، ولا تبوّأ خلاله ولا تفيأً ظلاله"

ذكر المؤلف من أسباب تأليفه للكتاب:

فقد رأى أن قيمة شرحه مستمدة من قيمة " الجامع  
الصحيح " الرفيعة، ومكانته العالية، في قلوب المسلمين،  
مما زاده تصميمًا على شرحه.

أ. استشعار الإمام القسطلاني وإدراكه لقيمة " الجامع  
الصحيح للبخاري " غداة اشتهاره بين أوساط أهل العلم  
بالحديث، مع ارتفاع شأنه ومنزلته، وفوائده الجمة، فقد  
صرح بقوله: " وإن كتاب البخاري الجامع قد أظهر من  
كنوز مطالبها العالية إبراز البلاغة، وأبرز وحاز قصب  
السبق في ميدان البراعة وأحرز، وأتى من صحيح الحديث  
وفقهه بما لم يسبق إليه ولا عزج أحد عليه، فانفرد بكثرة  
فرائد فوائده وزوائد عوائده، حتى جزم الراون بعذوبة  
موارده، فلذا رجح على غيره من الكتب بعد كتاب الله "

ب. رغبته رحمه الله في خدمة السنة لاسيما في خدمة الجامع  
الصحيح بذاته، وذلك بإيراد اختلاف رواياته، وبيان  
غوامضه، وإيضاح مشكلته، قال رحمه الله: " ولطالما خطر  
في الخاطر المخاطر أن أعلق عليه شرحًا أمزجه فيه مزجًا  
وأدرجه ضمنه درجًا، أميز فيه الأصل من الشرح بالحمرة  
والمداد واختلاف الروايات بغيرهما، ليدرك الناظر سريعًا  
المراد، فيكون بادياً بالصفحة مدرجًا باللمحة كاشفًا بعد  
أسراره لطالبيه، رافع النقاب عن وجوه معانيه لمعانيه،  
موضحًا مشكله فاتحًا مقفله مقيدًا مهمله، وافيًا بتغليق  
تعليقه، كافيًا في إرشاد الساري لطريق تحقيقه، محررًا  
لرواياته معرفيًا عن غرائب وخفياته، فأجديني أحجم عن  
سلوك هذا المسرى، وأبصرني أقدم رجلاً وأؤخر أخرى، إذ  
أنا بمعزل عن هذا المنزل، لا سيما وقد قيل إن أحدًا لم

ثالثاً: طريقته في شرح الأحاديث<sup>21</sup>

1. يتكلم على اختلاف رواة البخاري، فمثلاً يقول: " (بسم  
الله الرحمن الرحيم) كذا في رواية أبي ذر والمستملي، لكن  
بتقدم البسمة، ولرفيقه الكشميهني والحموي في رواية:  
بسم الله الرحمن الرحيم باب مواقيت الصلاة وفضلها،  
وكذا لكرمة لكن بدون البسمة، وللأصيلي مواقيت  
الصلاة وفضلها من غير باب كذا قاله العيني كابن حجر،  
وفي فرع اليونينية كأصلها عزو الأولى لأبي ذر عن  
المستملي كما مرّ وقد جرى رسمهم أن يذكروا الأبواب  
بعد لفظ الكتاب بأنه يشمل الأبواب والفصول " <sup>22</sup>
2. وهو يعتمد النسخة اليونينية في ذلك، وأحياناً ينقل من  
غيرها، كقوله: وللکشميهني من غير اليونينية إن يكن لله  
عبد خير بكسر إن ويكن مجزوم به كذلك. <sup>23</sup>
3. يُترجم لرواة الإسناد، ويضبط أسماءهم بالحروف، ويذكر  
سنيّ وفاتهم، كقوله مثلاً عند ترجمة عبيد الله بن موسى:  
" ابن باذام بالموحدة والذال المعجمة آخره ميم، العبسي،  
بفتح المهملة وتسكين الموحدة الشيعي غير الداعية، المتوفى

<sup>20</sup> القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك، إرشاد

الساري لشرح صحيح البخاري، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر  
الطبعة: السابعة، 1323 هـ، (1/ 477)

<sup>23</sup> مصدر السابق (1/ 452)

<sup>20</sup> انظر مقدمة إرشاد الساري في ص 45-51

<sup>21</sup> انظر الخضير، عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن بن حمد،  
مقارنة بين شروح كتب السنة الستة، مكتبة الشاملة (3/ 10-11)

بالإسكندرية سنة ثلاث عشرة أو أربع عشرة ومائتين  
24 ."

أولاً: نص الإمام البخاري:

" حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ  
شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الرُّبَيْعِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ  
: أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْوَحْيِ  
الْوَيْلُ الصَّالِحَةُ فِي النَّوْمِ فَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ  
الصُّبْحِ ثُمَّ حُبِّبَ إِلَيْهِ الْخَلَاءُ..."

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ وَأَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ  
أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ وَهُوَ يُحَدِّثُ عَنْ فَتْرَةِ  
الْوَحْيِ فَقَالَ فِي حَدِيثِهِ بَيْنَا أَنَا أَمْشِي إِذْ سَمِعْتُ صَوْتًا مِنْ  
السَّمَاءِ فَرَفَعْتُ بَصَرِي فَإِذَا الْمَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِجِرَاءِ جَالِسٍ  
عَلَى كُرْسِيِّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ فَرَعَيْتُ مِنْهُ فَرَجَعْتُ فَقُلْتُ  
زَمَلُونِي زَمَلُونِي فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: { يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ (١) قُمْ فَأَنْذِرْ  
(٢) وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ (٣) وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ (٤) وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ (٥) }  
25 فَحَمِي الْوَحْيِ وَتَتَابَعَ تَابَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ وَأَبُو صَالِحٍ  
وَتَابَعَهُ هِلَالٌ بْنُ رَدَادٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ وَقَالَ يُوسُفُ وَمَعْمَرٌ بَوَادِرُهُ"  
26

ثانياً : نصوص التعارض بين الإمامين

أ. قول الحافظ بن حجر العسقلاني

قال الحافظ ابن حجر : قوله : ( وأبو صالح ) هو عبد الله بن  
صالح كاتب الليث، وقد أكثر البخاري عنه من المعلقات وعلق  
عن الليث جملة كثيرة من أفراد أبي صالح عنه ورواية عبد الله  
بن صالح عن الليث لهذا الحديث أخرجها يعقوب بن سفيان  
في تاريخه عنه مقرونا بيحيى بن بكير ووههم من زعم كالدماطي

4. يذكر أحياناً كم للراوي من حديث عند البخاري، فقال  
عند ذكر أبي جحيفة وهب بن عبد الله السوائي: له في  
البخاري سبعة أحاديث.
5. يضبط ألفاظ الحديث ضبطاً لا يشكل معه قراءته.
6. يتكلم على إعراب بعض الكلمات المشككة، والمحملة.
7. يتكلم على مناسبة الأبواب.
8. يذكر لطائف الإسناد، كقوله: وفي هذا الحديث:  
التحديث والإخبار والعنونة والتحويل، وفيه عدد من  
المراوذة. وقوله: ورجاله كلهم مدنيون، وتسلسل بالأقارب.
9. يذكر أحياناً عدد المرات التي أخرج البخاري الحديث فيها  
في كتابه، كقوله: وهذا الحديث أخرجه البخاري في أكثر  
من عشرة مواضع.
10. يذكر ما يُستفاد من الحديث باختصار، ويتكلم في  
بعض المواضع على اختلاف العلماء في بعض المسائل  
ويستعرض مذاهبهم وأقوالهم باختصار.
11. يذكر من أخرج الحديث غير البخاري.
12. يُجيب على بعض الانتقادات التي أخذت على  
البخاري في تخريج بعض الأحاديث.

تعقبات الإمام القسطلاني على الحافظ ابن حجر  
العسقلاني في علوم السنة

تعقباته في الرجال والرواة

تعقباته في تعيين الراوي المراد من رواية

26 البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، صحيح البخاري، كتاب بد

الوحي، باب 3 ح4، بترقيم وترتيب محمد فؤاد عبد الباقي، دار ابن

الجوزي، القاهرة، ط1، 2010م

24 مصدر السابق (1/ 89)

25 سورة المدثر : 1-5

ذكر الحافظ ابن حجر أن أبا صالح هو عبدالله بن صالح وجرم به أنه ممن يروي عنه البخاري وليس غيره وينفي كون أبي صالح هو عبد الغفار بن داود الحراني،

أنه أبو صالح عبد الغفار بن داود الحراني فإنه لم يذكر من أسنده عن عبد الغفار وقد وجد في مسنده عن كاتب الليث 27

فتعقبه الإمام القسطلاني بأن كون أبي صالح، أما أن يكون هو عبد الله بن صالح كاتب الليث أو هو عبد الغفار بن داود الحراني.

ب. رأي الإمام القسطلاني وتعقبه

فقد ترجم المزي لأبي صالح هذا وتابعه ابن حجر بأنه عبدالله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني مولاهم أبو صالح المصري.<sup>29</sup>

قال الإمام القسطلاني: (أبو صالح) كلاهما عن الليث، وأبو صالح هو عبد الله كاتب الليث أو هو عبد الغفار بن داود البكري الحراني الإفريقي المولد المتوفى بمصر سنة أربع وعشرين ومائتين وكلاهما روى عنه المؤلف، ووهم في فتح الباري القائل بالثاني، وقد أكثر المؤلف عن الأول من المعلقات، وروايته لهذا الحديث عن الليث أخرجه يعقوب بن سفيان في تاريخه مقروناً بيحيى بن بكير، فيكون رواه عن الليث ثلاثة: يحيى، وعبد الله بن يوسف، وأبو صالح<sup>28</sup>

كما أنهما قد ترجما أيضا شخصا آخر مكنى بأبي صالح اسمه عبد الغفار بن داود الحراني<sup>30</sup>، فقد يتفق بينهما أن من شيوخ هذا الرجل الليث بن سعد وهما ممن كانت روايتهم عند البخاري، لكن وجه الفرق بينها هي أن رواية عبد الله بن صالح كانت في المتابعات وقد يكثر البخاري فيها، وبينما عبد الغفار بن داود كانت روايته في أحاديث الباب.

### ثالثا: وجه التعارض

ظهر وجه التعارض من حيث تعيين المراد بالراوي في سند الحديث ودعوى الوهم في تعيينه

وجه الإشكال هنا هل كانت متابعة هنا بعينها في الحقيقة من قبل عبد الله بن صالح كاتب الليث فحسب، أم شارك فيه عبد الغفار بن داود؟

### رابعا: المناقشة

فقد وجد الباحث التعقبين للقسطلاني على الحافظ ابن حجر من خلال شرح هذا الحديث.

فلو نظرنا إلى شرح الحديث حول المراد بأبي صالح هذا نجد أن بعضهم رجح كونه عبد الله بن صالح، ومنهم من

### التعقب الأول:

<sup>29</sup> المزي، يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: د. بشار عواد معروف مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، 1400 - 1980، (15/98)

<sup>30</sup> مصدر السابق (18/225)

<sup>27</sup> العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل الشافعي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة - بيروت، 1379، (1/28)

<sup>28</sup> القسطلاني، إرشاد الساري (48/1)

في بعضها، وأما عبد الغفار فأخرج عنه شيئاً يسيراً موصولاً، ولم يخرج شيئاً معلماً في سائر الكتاب." 36.

#### التعقب الثاني:

جاء التعقب في قول الإمام القسطلاني: "ووهم في فتح الباري القائل بالثاني".

وبعد التأمل العبارة الحافظ ابن حجر في ذلك لم يجد الباحثان أنه قال عن أبي صالح أنه عبد الغفار بن داود الحراني المراد بالشخص الثاني. فيقع الوهم والذهول من قبل الإمام القسطلاني نفسه. والله أعلم

#### خامساً : الترجيح

يتبين فيما سبق بعد التأمل، فإن الباحثين يريان أن الراجح في كون أبي صالح هو عبد الله بن صالح كاتب الليث وليس كونه عبد الغفار بن داود الحراني. والله أعلم

وقول الإمام القسطلاني: "ووهم في فتح الباري القائل بالثاني" هو الوهم والذهول منه.

رحح كونه عبد الغفار بن داود الحراني، ومنهم من توقف في ذلك كالعيني<sup>31</sup> وأبي يحيى زكريا الأنصاري<sup>32</sup>

وممن رحح كونه عبد الله بن صالح ابن حجر العسقلاني و البرماوي<sup>33</sup>، وممن رحح أنه عبد الغفار بن داود، الكرمانى<sup>34</sup>، وابن الملحق<sup>35</sup>

فقد أورد الحافظ ابن حجر كلاماً حول قضية متابعة أبي صالح عند اعتراضه في الرد على الحافظ العيني، ونرى أنها مناسبة لما قاله.

قال الحافظ ابن حجر: "وما علي إذا لم يمكن انتزاع له بأن الذي جزم به يترجح من أوجه:

أحدها: كثرة رواية عبد الله بن صالح عن الليث، لأنه كان كاتبه، واشتهر بملازمته بخلاف عبد الغفار.

ثانيها: كثرة إيراد البخاري الروايات المعلقة عن عبد الله بن صالح عن الليث، وأخرج عنه مواضع يسيرة موصولة عن خلق

أولى: 1356هـ - 1937م، طبعة ثانية: 1401هـ - 1981م (1/43)

<sup>35</sup> ابن الملحق، عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، 1429هـ - 2008م، (2/317)

<sup>36</sup> العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، انتقاض الاعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي وصبحي بن جاسم السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، 1413هـ - 1993م، (1/33)

<sup>31</sup> العيني، بدر الدين العيني الحنفي، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مكتبة الشاملة (68/1)

<sup>32</sup> الأنصاري، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا، منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى «تحفة الباري» اعتنى بتحقيقه: سليمان بن دريع العازمي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1426هـ - 2005م، (1/100)

<sup>33</sup> البرماوي، محمد بن عبد الدائم بن موسى النعمي، اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، الطبعة: الأولى، 1433هـ - 2012م (1/68)

<sup>34</sup> الكرمانى، محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، طبعة

النون وفتح المهملة عن إسحاق بن قبيصة بن ذؤيب عن كعب<sup>40</sup>... قال الحافظ ابن حجر: وعندي أن هذه الرواية اكتفى فيها بالإشارة وإلا فرواية إسحاق بن قبيصة قد نصت على المراد<sup>41</sup>

### ثالثا: وجه التعارض

ظهر التعارض بين الإمامين من حيث الاختلاف في نسبة الراوي وصيغة التحمل أيهما صحيح عند بيان مصدر الشاهد لحديث الباب فوقع عند الحافظ ابن حجر " عن إسحاق بن خرشة عن قبيصة بن ذؤيب عن كعب " وقد تكرر ذلك في موضع آخر بنفس المبحث

وبينما وقع عند الإمام القسطلاني في نفس سند بذكر " عن إسحاق بن قبيصة بن ذؤيب عن كعب ". وكان نقل الإمام القسطلاني من نسخة للفتح فيما بعد يصوب المراد.

### رابعا: المناقشة

وقعت الرواية عند الحافظ ابن حجر " عن إسحاق بن خرشة عن قبيصة بن ذؤيب عن كعب " عند بيانه للشاهد حديث الباب، وقد تكرر ذلك في موضع آخر في نفس المبحث. وعندما رجعت إلى النسخة المعتمدة للفتح فهو كذلك.

وفي المقابل أجد الإمام القسطلاني يذكر الرواية " عن إسحاق بن قبيصة بن ذؤيب عن كعب "

تعقبته في الوهم عند ذكر اسم الراوي في الرواية

أولا : نص الإمام البخاري

حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ سَمِعَ جَعْفَرَ بْنَ عَوْنٍ حَدَّثَنَا أَبُو الْعَمَيْسِ أَخْبَرَنَا قَيْسُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ قَالَ لَهُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، آيَةٌ فِي كِتَابِكُمْ تَقْرَأُونَهَا لَوْ عَلَيْنَا مَعْشَرَ الْيَهُودِ نَزَلَتْ لِأَخْتَدَنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عَيْدًا. قَالَ أَيُّ آيَةٍ قَالَ (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا). قَالَ عُمَرُ قَدْ عَرَفْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ وَالْمَكَانَ الَّذِي نَزَلَتْ فِيهِ عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَهُوَ قَائِمٌ بِعَرَفَةَ يَوْمَ جُمُعَةٍ.<sup>37</sup>

ثانيا: نصوص التعارض بين الإمامين

أ. قول الحافظ بن حجر العسقلاني

قال الحافظ ابن حجر : قوله: (أن رجلا من اليهود) هذا الرجل هو كعب الأحبار بين ذلك مسدد في مسنده، والطبري في تفسيره، والطبراني في الأوسط كلهم من طريق رجاء بن أبي سلمة عن عبادة بن نسي بضم النون وفتح المهملة عن إسحاق بن خرشة عن قبيصة بن ذؤيب عن كعب<sup>38</sup>... وعندي أن هذه الرواية اكتفى فيها بالإشارة وإلا فرواية إسحاق بن قبيصة التي قدمناها قد نصت على المراد...<sup>39</sup>

ب. رأي الإمام القسطلاني وتعقبه

قال الإمام القسطلاني : (أن رجلا من اليهود) هو كعب الأحبار قبل أن يسلم، كما قاله الطبراني في الأوسط وغيره كلهم من طريق رجاء بن أبي سلمة عن عبادة بن نسي بضم

<sup>40</sup> الإمام القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (1/ 132)

<sup>41</sup> مصدر السابق

<sup>37</sup> البخاري، الصحيح الجامع (ص16)

<sup>38</sup> العسقلاني: أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري (1/ 105)

<sup>39</sup> مصدر السابق

غير هذه الأمة أنزلت عليهم الآية، لنظروا اليوم الذي أنزلت فيه، فاتخذوه عيداً يجتمعون له)، ف قيل له: أي آية يا كعب؟ فقال: { الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا }<sup>42</sup> فقال عمر: (فالحمد لله، قد عرفت اليوم الذي أنزلت فيه، والمكان الذي أنزلت فيه، يوم عرفة في يوم الجمعة، وكلاهما بحمد الله لنا عيد)...<sup>43</sup>

فرواية ابن عساكر الموصلة في مسند مسدد قد وافق ما قاله الإمام القسطلاني.

أما رواية الطبراني، فقال: حدثنا أحمد بن يحيى الحلواني قال: نا عمرو بن محمد الناقد قال: نا زيد بن الحباب قال: أخبرني رجاء بن أبي سلمة أبو المقدم، عن عبادة بن نسي، عن إسحاق بن قبيصة بن ذؤيب، عن كعب الأحبار قال: قلت لعمر بن الخطاب: إني لأعرف قوما لو نزلت عليهم هذه الآية لنظروا إلى يوم نزلت فيه، فاتخذوه عيداً... لم يرو هذا الحديث عن إسحاق بن قبيصة إلا عبادة بن نسي، ولا عن عبادة إلا رجاء. تفرد به: زيد بن الحباب<sup>44</sup>

ويلاحظ الباحثان أن رواية الطبراني وافقت رواية ابن عساكر.

ولننظر ما وقعت الرواية عند الإمام ابن جرير الطبري عند ذكر أسباب النزول لآية المائدة.

قال ابن جرير: حدثني يعقوب بن إبراهيم قال، حدثنا ابن عليّ قال، حدثنا رجاء بن أبي سلمة قال، أخبرنا عبادة بن نسي قال، حدثنا أميرنا إسحاق، قال أبو جعفر:

وذكر ما نقل من الحافظ ابن حجر نفس الرواية كما عند الطبراني.

كأنه وقع الوهم عند الحافظ ابن حجر في موضعين من هذه الرواية:

أولاً: عند ذكر إسحاق فإنه ينسبه إلى ابن خرخشة، وأما الإمام القسطلاني ينسب إلى قبيصة بن ذؤيب.

ثانياً: عند ذكر صيغة التحمل فإنه يذكر عن قبيصة بن ذؤيب عن كعب بدل ابن قبيصة، كما عند الإمام القسطلاني.

هل هذان الوهمان وقع بالفعل على الحافظ ابن حجر.

لنتحقق من ذلك، نرجع إلى مصادر الرئيسي للرواية وهي عند مسدد في مسنده، والطبري في تفسيره، والطبراني في معجمه الأوسط.

أما مسند مسدد لم يجده الباحثان، لكن وجد هذا الطريق عند ابن عساكر في تاريخ دمشق عند ترجمته لإسحاق بن قبيصة بن ذؤيب، ومن مروياته كما نقل من مسند مسدد

فقال ابن عساكر: " أخبرنا أبو القاسم إسماعيل بن محمد: أنا أبو منصور بن شكروية: أنا أبو بكر بن مردويه: أنا أبو بكر الشافعي: نا معاذ بن المثني بن معاذ: نا مسدد بن مسرهد: نا إسماعيل: أخبرني رجاء بن أبي سلمة عن عبادة بن نسي قال: حدثنا أميرنا إسحاق بن قبيصة: قال كعب: ( لو

42 سورة المائدة: 3

43 ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمرو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،

1415هـ/1995م، (271/8)

44 الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، معجم الأوسط، تحقيق:

طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار

الحرمين - القاهرة، 1415، (1/253) برقم 830

الجدّة"، وهو الحديث الذي رواه أصحاب السنن الأربعة، من طريق مالك في الموطأ بروايته عن "ابن شهاب، عن عثمان بن إسحاق بن خرشة، عن قبيصة بن ذؤيب".

علق الشيخ أحمد شاکر كلام أخيه محمود شاکر بجزم أن إسحاق في هذا السند هو ابن قبيصة بن ذؤيب، وذكر أدلة تدل على ذلك :

أولاً: لأن "إسحاق بن قبيصة بن ذؤيب الخزاعي"، يروي عن أبيه، وعن كعب الأحبار.

ثانياً: أن "عبادة بن نسي" الأردني، قاضي طبرية، مذكور في ترجمته، وأنه يروي عن إسحاق بن قبيصة بن ذؤيب.

ثالثاً: أن "إسحاق بن قبيصة بن ذؤيب" هو الذي كان أميراً، كان عامل هشام على الأردن، كما قال أبو زرعة الدمشقي. وقال ابن سميع: "كان على ديوان الزماني في أيام الوليد". وعبادة بن نسي قاض من قضاة الأردن كما ذكرت.<sup>47</sup>

وأما ما وقع عند بعض الشراح<sup>48</sup> عندما أراد بيان لهذا الحديث فإنهم يذكر مصدر لشاهد الحديث على وجه الصواب، كما جاء عند الطبراني.

#### خامساً : الترجيح

بعد التأمل الروايات، يتبين لدى الباحثين أن الرواية التي نقل منها الحافظ ابن حجر حصل فيها وهم من ابن جرير الطبري،

<sup>47</sup> هامش تحقيق كتاب التفسير الطبري (9/ 526) الأثر برقم 11100

<sup>48</sup> هو العيني في عمدة القاري شرح صحيح البخاري (2/ 203)

إسحاق، هو ابن خرشة عن قبيصة قال، قال كعب: لو أن غير هذه الأمة نزلت عليهم هذه الآية، لنظروا اليوم الذي أنزلت فيه عليهم، فاتخذوه عيداً يجتمعون فيه! فقال عمر: أي آية يا كعب؟ فقال: "اليوم أكملت لكم دينكم". فقال عمر: قد علمت اليوم الذي أنزلت فيه، والمكان الذي أنزلت فيه: يوم الجمعة، ويوم عرفة، وكلاهما بحمد الله لنا عيداً.<sup>45</sup>

باستقراء الباحثين على هذه الرواية يوجد أن هذا السند هو الذي نقل الحافظ ابن حجر في الفتح، وقد نص الطبري أن إسحاق هو ابن خرشة، هو الذي يروي عن قبيصة بن ذؤيب

وقد خالفت هذه الرواية رواية مسدد في مسنده ورواية الطبراني في الأوسط.

وقد نبه المحقق لكتاب تفسير الطبري الشيخ أحمد شاکر حين يعلق على هذا الأثر إن إسحاق في هذا السند ليس ابن خرشة، وإنما هو إسحاق بن قبيصة بن ذؤيب. وحزم بأن القول بإسحاق بن خرشة جاء من وهم ابن جرير أبو جعفر الطبري. وحقق أنه لم يجد في الرواة ولا في الأمراء باسم الذي زعم به الطبري، وإنما الراوي الذي ذكر فيه ابن خرشة هو عثمان بن إسحاق بن خرشة بفتح الخاء والراء، القرشي، ولم يذكر لعبادة بن نسي رواية عنه، ولا هو كان أميراً. ذكر ابن سعد أنه "عثمان بن إسحاق بن عبد الله بن أبي خرشة بن عمرو بن ربيعة بن الحارث بن حبيب بن جذيمة بن مالك بن حسل بن عامر بن لؤي"<sup>46</sup>، ونسبه أيضاً المصعب في نسب قريش، وقال: "روى عنه ابن شهاب، عن قبيصة بن ذؤيب حديث

<sup>45</sup> الطبري، محمد بن جرير بن يزيد، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق

: أحمد محمد شاکر، مؤسسة الرسالة، (9/ 526) الأثر برقم 1110

<sup>46</sup> ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري الزهري،

الطبقات الكبرى، دار صادر - بيروت (5/ 242)

يُحصل التعارض بين النصين من حيث اسم الراوي الثالث وهو "عميرة"

فحصل الخطأ عنده، وبهذا يترجح الصواب مع الإمام القسطلاني. والله أعلم

#### رابعاً : المناقشة

وقع هنا اختلاف بين الحافظ ابن حجر والإمام القسطلاني في تسمية عدي بن عدي في اسم جده "عميرة" وهو عند الحافظ ابن حجر في الفتح بذكر "عدي بن عدي بن عميرة الكندي، فلو رجعنا إلى نسخ الفتح، لوجدنا أنه كما قال

وعند الإمام القسطلاني في إرشاد الساري بذكر "عدي بن عدي بن عمرة الكندي.

وأما ما وقع عند نسخ إرشاد الساري المطبوعة لوجدنا أنه يكتب ابن عمرة بدون ياء.

علماً أن النسخ لإرشاد الساري ليست لها عدة نسخ وإنما النسخ المطبوعة طبعت مرارا كلها معتمد على طبعة بولاق والناشرون الآخرون قد اعتمدوا عليها ونسخوا منها.

فلو راجعنا ترجمة عدي بن عدي الكندي لوجدنا أنه عدي بن عدي بن عميرة بن فروة بن زارة بن الأرقم بن النعمان بن عمرو بن وهب بن ربيعة بن الحارث بن عدي بن ربيعة بن معاوية الأكرمين بن الحارث بن معاوية بن الحارث بن ثور بن مربع بن معاوية بن ثور وهو كندة الكندي أبو فروة الجزري سيد أهل الجزيرة.<sup>52</sup>

#### تعباته في اسم الجد أو الأب للراوي

##### أولاً : نص الإمام البخاري

باب قَوْل النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «بُيِّئَ الْإِسْلَامَ عَلَى حَمْسٍ»

وَهُوَ قَوْلُ وَفَعْلٍ، وَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ... وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى عَدِيِّ بْنِ عَدِيٍّ إِنَّ لِلْإِيمَانِ فَرَائِضَ وَشَرَائِعَ وَحُدُودًا وَسُنَنًا، فَمَنْ اسْتَكْمَلَهَا اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَكْمِلْهَا لَمْ يَسْتَكْمِلِ الْإِيمَانَ.<sup>49</sup>

##### ثانياً : نصوص التعارض بين الإمامين

أ. قول الحافظ بن حجر العسقلاني :

قال الحافظ ابن حجر : قوله: (وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن عدي) أي: ابن عميرة الكندي، وهو تابعي من أولاد الصحابة، وكان عامل عمر بن عبد العزيز على الجزيرة.<sup>50</sup>

ب. رأي الإمام القسطلاني وتعقبه

قال الإمام القسطلاني: (إلى عدي بن عدي) بفتح العين وكسر الدال المهملتين فيهما ابن عمرة بفتح العين الكندي التابعي المتوفى سنة عشرين ومائة،<sup>51</sup>

##### ثالثاً : وجه التعارض

<sup>51</sup> إرشاد الساري (76/1)

<sup>52</sup> تهذيب الكمال (534 /19) ترجمة رقم 3887

<sup>49</sup> البخاري، صحيح البخاري (ص11)

<sup>50</sup> العسقلاني: أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري (47 /1)

أ. قول الحافظ بن حجر العسقلاني :

قال الحافظ ابن حجر : قوله (جاء أعرابي) لم أقف على تسميته<sup>54</sup>

ب. رأي الإمام القسطلاني وتعقبه

قال الإمام القسطلاني : (أعرابي) الأعراب سكان البادية لا واحد له من لفظه ولم يعرف اسمه نعم سماه أبو العالية فيما نقله عنه البرماوي ربيعاً<sup>55</sup>

ثالثاً : وجه التعارض

يرد التعارض بين الإمامين من حيث تعيين الراوي المبهم في متن الحديث

رابعاً: المناقشة

تأملنا من كلام الحافظ ابن حجر أنه لم يقف على تسمية الأعرابي في الحديث، يرد الاحتمال عليه إما كونه يشبهه على الأعرابي الآخر أم أنه لم يقف على قصة أو رواية بذكر اسم الأعرابي المراد لاشتباه الحدث.

وفي المقابل، نجد الإمام القسطلاني في ظاهره على نفس الحافظ ابن حجر لكن لما وجد البرماوي، وهو أحد الشراح، ذكر اسم ذلك الأعرابي مع مصدرها فانضم اسم ذلك في شرحه. فسماه ربيعاً بضم الراء وفتح الفاء على التصغير. ونجد عند أبي يحيى الأنصاري<sup>56</sup> بنفس المصدر.

هو التابعي صغير روى عن أبيه عدي بن عميرة وهو الصحابي وعمه العرس بن عميرة. وقيل: إنه روى عن أبيه مرسلًا، ولم يسمع من أبيه.

وأما ما وقع عند الشراح لصحيح البخاري كلهم اتفقوا على أن اسم الثالث هو عميرة ولم يجد منهم من ذكره أنه عمرة.

خامساً : الترجيح

يتبين لدى الباحثين أنه عدي بن عدي بن عميرة الكندي، وأما ما وقع عند الإمام القسطلاني بلفظ عمرة لعله من وهمه أو نقل خطأ من النسخ والله أعلم.

المطلب الرابع : تعقباته في تعيين المبهم

أولاً : نص الإمام البخاري

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ. ح. وَحَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْدَرِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي هِلَالُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: بَيْنَمَا النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي مَجْلِسٍ يُحَدِّثُ الْقَوْمَ جَاءَهُ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: مَتَى السَّاعَةُ؟ فَمَضَى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يُحَدِّثُ. فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: سَمِعَ مَا قَالَ فَكِرَةٌ مَا قَالَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ لَمْ يَسْمَعْ. حَتَّى إِذَا قَضَى حَدِيثَهُ قَالَ: أَيَّنَ أَرَاهُ السَّائِلُ عَنِ السَّاعَةِ؟ قَالَ: هَا أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «فَإِذَا ضَيَّعَتِ الْأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ». قَالَ كَيْفَ إِضَاعَتُهَا؟ قَالَ: «إِذَا وَسَدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ».<sup>53</sup>

ثانياً : نصوص التعارض بين الإمامين

<sup>55</sup> الإمام القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (1/ 154)

<sup>56</sup> الأنصاري، منحة الباري بشرح صحيح البخاري (1/ 253)

<sup>53</sup> البخاري، صحيح البخاري (ص18) رقم 59

<sup>54</sup> العسقلاني: أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري (1/ 143)

وَسَلَّمَ قَالَ: أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ<sup>58</sup>

ثانيا : نصوص التعارض بين الإمامين

أ. قول الحافظ بن حجر العسقلاني

قال الحافظ ابن حجر : قوله ( باب ) : هو منون في الرواية والتقدير: هذا باب في تفسير قوله تعالى : { فَإِنْ تَابُوا } وتجاوز الإضافة أي : باب تفسير

قوله : وإنما جعل الحديث تفسيراً للآية لأن المراد بالتوبة في الآية الرجوع عن الكفر إلى التوحيد ففسره قوله صلى الله عليه وسلم : « حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله »<sup>59</sup>

ب. رأي الإمام القسطلاني وتعقبه

باب { فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ }

قال الإمام القسطلاني : هذا (باب) بالتونين والإضافة كما في فرع اليونانية. قال الحافظ ابن حجر: والتقدير: باب في تفسير قوله، وعورض بأن المصنف لم يضع الباب لتفسير الآية بل غرضه بيان أمر الإيمان وبيان أن الأعمال من الإيمان مستنداً على ذلك بالآية والحديث، فباب بمفرده لا يستحق إعراباً لأنه كتعبير الأسماء من غير تركيب، والإعراب لا يكون إلا بعد العقد والتركيب.<sup>60</sup>

<sup>59</sup> العسقلاني: أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري (1/ 75)

<sup>60</sup> الإمام القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (1/ 107)

يرد الإشكال هنا، من أين جاء البرماوي وأبو يحيى الأنصاري كلام أبي العالية بتسمية الأعرابي المراد ؟

يحاول الباحث البحث عن المصدر المنتسب إلى أبي العالية في ذكر اسم الأعرابي، وإذا رجعنا إلى طبقة الرواة لأبي العالية نجد أنه ثقة من كبار التابعين قد أدرك عصر النبوة وأسلم في عهد خليفة الصديق. ويحتمل أن يكون في حياته أدرك ذاك الأعرابي لأنه عاصره. وقد يحتمل أنه أدرك رواية كبار الصحابة حول الحديث المروي عنهم.

كان أبو العالية من المفسرين المشهورين في زمانه، يحتمل إنه روى الحديث المتعلق بسؤال ذاك الأعرابي عن الساعة لتفسير الآية لكن روايته لم توجد مسندة.

خامسا : الترجيح

لم يتبين لدى الباحثين وجه الصواب في اسم الأعرابي المذكور، وعند ذلك التوقف.

تعقبته في معنى الترجمة ومناسبة الحديث لها  
تعقبته في مراد البخاري من بعض الألفاظ في التراجع

أولاً: نص الإمام البخاري

17 - باب { فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ }<sup>57</sup>

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُسْنَدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَوْحٍ الْحَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ وَاقِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

<sup>57</sup> سورة التوبة : 5

<sup>58</sup> البخاري، الجامع الصحيح (ص13) رقم 17

## ثالثا : وجه التعارض

إذا راجعنا إلى كلام أهل اللغة من أين يأتي هذا المبحث، نجد أنه دخل في باب الأسماء قبل التركيب، ذكر أن هذا الباب اختلف فيه النحاة على ثلاثة أقوال في وجه إعرابها :

ظهر التعارض بين الإمامين في موضعين :

1) من حيث باب منون بمفرده، هل يصح له تقدير في وجوه الإعراب ؟

2) من حيث كون الآية القرآنية هل هي صالحة لما أشار البخاري لترجمته للباب أو كونها تفسير لحديث الباب

القول الأول : أنها مبنية، وهو ما اختاره ابن مالك لوجود الشبه الإجمالي فيها، لأنها عاملة ولا معلولة.

القول الثاني : أنها معربة حكما، قالوا ذلك بناء على أن عدم التركيب ليس سببا، والشبه المذكور ممنوع، لأنها تتأثر بالعوامل لو دخلت عليها، ومنه يعلم أن الكلام في الأسماء لم تشبه الحرف شيئا قويا مما اتفق على اقتضائه البناء، وأما هي كالمضمرات وأسماء الإشارة فمبنية اتفاقا.

## رابعا : المناقشة

أما التعقب الأول، فقد اعتمد الحافظ ابن حجر لفظ الإمام البخاري أن باب منون بمفرده حسب الرواية التي عنده، ولم يبين من أي رواية، ولا يستطيع الباحثان الجزم بأن لفظ البخاري الذي اعتمده الحافظ ابن حجر أهي من الترجمة المرسله أم هي منونة مركبة، وذلك لاختلاف النسخ المطبوعة

القول الثالث : أنها موقوفة، لعدم مقتضى الإعراب والبناء.<sup>61</sup>

فإذا تأملنا كلام النحاة وأهل اللغة في هذا المبحث نجد أن التقدير الذي قدر له الحافظ ابن حجر داخل فيما قالوا. وهي أمر مختلف فيه، فيها الراجح والمرجوح. وهي الرأي الصحيح عند بعضهم؛ لأنه داخل تحت الرأي الثاني.

فقدر الحافظ موقع الإعراب ل "باب" بتقدير باب في تفسير قوله تعالى { فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ } هل كان تقدير إعرابه ل "باب" مناسبا لوحده دون التركيب ؟

أما التعقب الثاني، هل يصح قول الحافظ ابن حجر أن حديث الباب يكون تفسيراً للآية: { فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ }، وذلك ؛ لأن البخاري عادة عندما ذكر الآية في ترجمة الباب، فإنه أورد الأحاديث المتعلقة بالآية مستقل لفهم المراد بما ترجمة به سواء من ناحية تفسير الآية أو معاني اللغة أو من ناحية الأحكام الشرعية أو دلالة خفية في ذلك.

يرى الباحثان أن تعقب الإمام القسطلاني على الحافظ ابن حجر في ظاهره أنه نقل العبارات حكايه عما جاء به الحافظ العيني، وهي عبارة عن تكرار ما تعقبه العيني على الحافظ ابن حجر. قال العيني : " الأول أن قوله باب ينبغي أن لا يعرب لأنه كتعدد الأسماء من غير تركيب والإعراب لا يكون إلا بعد العقد والتركيب ". فهل ما قاله العيني وجيه ؟

<sup>61</sup> الشربيني، محمد بن أحمد الخطيب، مغيث الندا شرح قدر الندى،

تحقيق سيد بن شلتوت الشافعي، دار الأديان، بيروت، ط1، 1427هـ/

2016م. (ص)

وإنما غرض البخاري في ترجمته بيان أمر الإيمان وبيان أن الأعمال من الإيمان مستدلاً على ذلك بالآية والحديث، فلم يجد الباحثان ممن قال به من الشراح حول هذا التعليق إلا من قبل الحافظ العيني.

يقول العيني: " الثاني أن تقديره بقوله: باب في تفسير قوله تعالى ليس بصحيح لأن البخاري ما وضع هذا الباب في تفسير هذه الآية؛ لأنه ليس في صدد التفسير في هذه الأبواب وإنما هو في صدد بيان أمور الإيمان وبيان أن الأعمال من الإيمان على ما يراه واستدل على ذلك في هذا الباب بالآية المذكورة وبالحديث المذكور. أما الآية؛ فلأن المذكور فيها التوبة التي هي الرجوع من الكفر إلى التوحيد وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وكذلك في الحديث المذكور فيه هذه الأشياء الثلاثة. فكما ذكر في الآية أن من أتى بهذه الأشياء الثلاث فإنه يخلي. فكذلك ذكر في الحديث أن من أتى بهذه الأشياء الثلاثة فإنه قد يعصم دينه وماله إلا بحق، ومعنى التولية والعصمة واحد ههنا، وهذا هو وجه المناسبة بين الآية المذكورة والحديث المذكور النظر"<sup>63</sup>

وجه التعقب للقسطلاني كأنه وافق كلام العيني في هذا الباب لأنه لم يعلق عليه شيئاً بعد النقل. هل الإمام القسطلاني جيء بالعبارات العيني حكاية عليه أم هو جعله ذلك تعقبا على ما جاء به الحافظ ابن حجر؟

فلو رجعنا فعل البخاري بالأبواب التي عقدها مع الآية في ترجمة الباب، فإنه أشار إلى أنه أراد به وجه التفسير من الآية، كذلك أيضا نجد أن البخاري عند عقد الأبواب في كتاب التفسير حين قال باب في قوله تعالى كذا وكذا أو باب

لنلاحظ هل كان من المفسرين فعل كما فعله الحافظ ابن حجر في ذلك

بعد البحث عنه، وجد الباحثان ما يقول أحد المفسرين فيما يتعلق بهذا الباب؛ قال ابن كثير عند تفسير الآية: { فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ } : ولهذا اعتمد الصديق، رضي الله عنه، في قتال مانعي الزكاة على هذه الآية الكريمة وأمثالها، حيث حرمت قتالهم بشرط هذه الأفعال، وهي الدخول في الإسلام، والقيام بأداء واجباته. ونبه بأعلاها على أدناها، فإن أشرف الأركان بعد الشهادة الصلاة، التي هي حق الله عز وجل، وبعدها أداء الزكاة التي هي نفع متعد إلى الفقراء والمحاويج، وهي أشرف الأفعال المتعلقة بالمخلوقين؛ ولهذا كثيرا ما يقرب الله بين الصلاة والزكاة، وقد جاء في الصحيحين عن ابن عمر، رضي الله عنهما، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة» الحديث.<sup>62</sup>

وفي قول ابن كثير دليل واضح أنه استدل الحديث الباب في تفسير الآية.

لذلك أرى أن ما أورده في تقدير باب منون أو باب إضافة في تفسير قوله تعالى: { فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ } فيه موافقة ما أراد به البخاري في ترجمة الباب.

وأما ما يرى الإمام القسطلاني في خلاف ما قاله الحافظ ابن حجر بأن حديث الباب ليس تفسير للآية الكريمة

<sup>63</sup> العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (1/ 476)

<sup>62</sup> الدمشقي، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري، تفسير القرآن العظيم، المحقق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية 1420هـ - 1999م (4 / 111)

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ وَيُوسُفُ عَنْ الْحَسَنِ عَنِ الْأَخْنَفِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: ذَهَبْتُ لِأَنْصُرُ هَذَا الرَّجُلَ فَلَقِيَنِي أَبُو بَكْرَةَ فَقَالَ: أَيْنَ تُرِيدُ؟ قُلْتُ: أَنْصُرُ هَذَا الرَّجُلَ، قَالَ: ازْجِعْ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: « إِذَا التَّمَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ » فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا الْقَاتِلُ فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ؟ قَالَ: « إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ ».

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ وَاصِلِ الْأَخْدَبِ عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ قَالَ: لَقِيتُ أَبَا دَرٍّ بِالرَّبَذَةِ وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ وَعَلَى غُلَامِهِ حُلَّةٌ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: إِنِّي سَابَيْتُ رَجُلًا فَعَيَّرْتُهُ بِأُمَّهِ فَقَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « يَا أَبَا دَرٍّ أَعَيَّرْتَهُ بِأُمَّهِ، إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ، إِخْوَانُكُمْ حَوْلُكُمْ، جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ، وَلْيَلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ وَلَا تَكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ، فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ ».<sup>66</sup>

#### عند الإمام القسطلاني في الإرشاد

باب الْمَعَاصِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ. وَلَا يُكْفَرُ صَاحِبُهَا بِإِتِكَافِهَا إِلَّا بِالشَّرْكَ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: « إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ ». وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: { إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ }

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ وَاصِلِ الْأَخْدَبِ عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ قَالَ: لَقِيتُ أَبَا دَرٍّ بِالرَّبَذَةِ وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ وَعَلَى غُلَامِهِ حُلَّةٌ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: إِنِّي سَابَيْتُ رَجُلًا فَعَيَّرْتُهُ بِأُمَّهِ فَقَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « يَا أَبَا دَرٍّ أَعَيَّرْتَهُ بِأُمَّهِ، إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ،

فذكر بعده أي آية من آيات القرآنية سواء ممنون أو إضافة فإنها لا فرق في ذلك.

لذلك؛ لا يستطيع أي واحد من الشراح أن يلزم برأيه فيما فعله. ووجه النظر من عنده يقبل إذا أورده معه البيهقي. كل واحد له وجهة في فهم الحديث لكن لا يجوز أن يلزم أحدا على رأيه دون دليل قوي في ذلك.

#### خامسا : الترجيح

بعد اطلاع على ما مضى، يجد الباحث بعد الدراسة أن ما وجه إليه الحافظ ابن حجر تقدير للباب وإن كان ممنونا أو يجوز إضافة في تفسير الآية الكريمة قد وافق ما قال به بعض أهل النحاة وإن كان الخلاف فيه ثابت.

والتعقب الثاني، فإن الباحث يميل إلى الترجيح الحافظ ابن حجر؛ لأنه هو الأصل في الباب إذا دلت عليه قرينة توافقه.

#### تعقبته في اختلاف نسخ البخاري المعتمد عليها

##### أولا : نص الإمام البخاري

عند الحافظ ابن حجر في الفتح :

22 - باب الْمَعَاصِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ. وَلَا يُكْفَرُ صَاحِبُهَا بِإِتِكَافِهَا إِلَّا بِالشَّرْكَ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: « إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ ». وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: { إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ }<sup>64</sup>

{ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا }<sup>65</sup> فَسَمَّاهُمُ الْمُؤْمِنِينَ "

<sup>66</sup> البخاري، الجامع الصحيح (ص14) رقم 30 و31

<sup>64</sup> سورة النساء: 48

<sup>65</sup> سورة الحجرات : 9

1) حديث أبي بكر

2) حديث أبي ذر<sup>68</sup>

ب. رأي الإمام القسطلاني وتعقبه

قال الإمام القسطلاني : باب المعاصي من أمر الجاهلية. ولا يكفر صاحبها بارتكابها إلا بالشرك، لقول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ». وقول الله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ}

وذكر تحته حديث أبي ذر الغفاري، ثم جعل الباب

الذي بعده مستقلا.

باب {وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا} فَسَمَاهُمُ الْمُؤْمِنِينَ<sup>69</sup>

وذكر تحته حديث أبي بكر

ثالثا : وجه التعارض

وجه التعارض بين الإمامين من حيث ترتيب الحديث في الباب وذكر ترجمة الباب زيادة على غيره حسب الرواية عند أحدهما من الاختلاف النسخ.

رابعا : المناقشة

عند الاستقراء على هذا الاختلاف بين الإمامين، يجد الباحث أن الحافظ ابن حجر رتب الحديث الباب تحت ترجمة باب المعاصي من أمر الجاهلية ولا يكفر صاحبها بارتكابها إلا بالشرك فيقدم حديث أبي بكر على حديث أبي ذر، فبدأ

إخوانكم حولكم، جعلهم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل، وليلبسه مما يلبس ولا تكلفوهم ما يغلبهم، فإن كلفتموهم فأعينوهم»

باب {وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا

بَيْنَهُمَا} فَسَمَاهُمُ الْمُؤْمِنِينَ

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ وَيُونُسُ عَنْ الْحَسَنِ عَنِ الْأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: ذَهَبْتُ لِأَنْصُرَ هَذَا الرَّجُلَ فَلَقِينِي أَبُو بَكْرَةَ فَقَالَ: أَتَيْنَ تَرِيدُ؟ قُلْتُ: أَنْصُرُ هَذَا الرَّجُلَ، قَالَ: ارْجِعْ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ يَسْفِيهِمَا فَأَلْقَاتِ الْوَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا الْقَاتِلُ فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ؟ قَالَ: «إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ»<sup>67</sup>

ثانيا : نصوص التعارض بين الإمامين

أ. قول الحافظ بن حجر العسقلاني :

قال الحافظ ابن حجر : باب المعاصي من أمر الجاهلية. ولا يكفر صاحبها بارتكابها إلا بالشرك، لقول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ». وقول الله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ}

وضمه تحت هذا الباب الآية دون أن جعل الآية في

باب مستقل

ورتب الحديث كالتالي

<sup>69</sup> القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (1/ 116)

<sup>67</sup> المصدر السابق

<sup>68</sup> العسقلاني: أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري (1/ 85)

الحافظ ابن حجر في الفتح. وقد خالف ابن حجر ما فعله الشراح الآخرون في ترتيب ذلك.

#### خامسا : الترجيح

يميل الباحثان إلى ما رتب الإمام القسطلاني في هذا الباب هو صحيح لقوة رواية ما عنده وأنسب لفهم الحديث عندما شرحه للحديث المراد.

#### الإمام القسطلاني في علوم أخرى

#### تعقباته في علوم اللغة

#### تعقباته من حيث أصل الكلمة

#### أولا : نص الإمام البخاري

باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>70</sup>

#### ثانيا: نصوص التعارض بين الإمامين

أ. قول الحافظ بن حجر العسقلاني

قال الحافظ ابن حجر : قوله: (بدء الوحي) قال عياض روى بالهمز مع سكون الدال من الابتداء وبغير همز مع ضم الدال وتشديد الواو من الظهور قلت: ولم أره مضبوطا في شيء من الروايات التي اتصلت لنا إلا أنه وقع في بعضها كيف كان ابتداء الوحي فهذا يرجح الأول وهو الذي سمعناه من أفواه المشايخ.<sup>71</sup>

بشرح الآية النساء وبين أن وجه الدلالة من حديث أبي ذر المختصر هو أن صفة الجاهلية من المعاصي التي دلت بها الآية وهي كفر مجازا : أي كفر نعمة لا كفر جحودا، ثم بين علاقة الآية من سورة الحجرات { وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا } بحديث أبي بكر. وضع الحافظ ابن حجر حديث أبي بكر بداية في الباب لشرح ما يتضمن من الآية ووجه علاقته بالكفر المؤدى إليه. لكن لم يذكر الحافظ أثناء شرحه من أي نسخ اعتمد على ترتيبه. هكذا يجد الباحث عند استقرائه لهذا الباب في الفتح. لعل ما فعله الحافظ ابن حجر في ترتيب هذين حديثين بحسب ما اعتمده من نسخة الأصيلي؛ لأن الباب الذي يليه سقط في رواية الأصيلي كما بينه الإمام القسطلاني.

وأما ترتيب الإمام القسطلاني من حيث جعل باب المعاصي من أمر الجاهلية ولا يكفر صاحبها بارتكابها إلا الشرك فإنه ذكر مع الآية من سورة النساء وذكر تحت هذا الباب حديث أبي ذر. فقد نص على أنه اعتمد على الرواية الأكثر عنده.

ويري الباحث أن وضع حديث أبي ذر في ذكر ما يتعلق بالآية يكون مناسباً للباب بعدما جرى برواية أبي ذر مختصراً.

ثم جاء الإمام القسطلاني بباب مستقل من هذا الباب وهو باب { وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا } فَسَمَّاهُمُ الْمُؤْمِنِينَ

فجعل حديث أبي بكر تفسيراً للباب أو بيان ما تعلق به من هذا الحديث. ومن هذا تصرف خالف ما فعله

<sup>71</sup> العسقلاني: أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري (9/1)

<sup>70</sup> البخاري، الجامع الصحيح (ص9)

وإذا رجعنا إلى أصل اللغة في معنى البدء هل هي حقيقة من كلمة بدأ أو من كلمة "بدو"؟

"بدء" مصدر باب بدأ، يبدأ بدء، قال ابن المنصور : والبدء فعل الشيء أول بدأ به وبدأه يبدأه وأبدأه وابتدأه ويقال لك البدء والبدأة والبدأة والبدئية والبداءة والبداءة بالمد والبداهة على البذل أي لك أن تبدأ قبل غيرك في الرمي وغيره  
73

والبدو من باب بدى يبدو البدو، "بدو" الباء والبدال والواو أصل واحد، وهو ظهور الشيء. يقال: بدأ الشيء يبدو: إذا ظهر، فهو باد.<sup>74</sup>

فعند الإمام القسطلاني ما دامت الرواية ثابتة وإن كان في بعضها، وهو وجه مرجوح عنده لكن لا يلزم ترك تعريفها، فإن الكلمة "بدو" يستقيم في استخدامها، وفي المقابل نجد بعض الشراح لهم توجيهات حول هذه الرواية.

قال ابن الملقن : " قال أهل اللغة: بدأت الشيء بدءاً: ابتدأت به، وبدأ الشيء - بلا همز - بدواً - بتشديد الواو - كتقعد قعوداً، أي: ظهر. فالمعنى على الأول: كيف كان ابتداءه، وعلى الثاني: كيف كان ظهوره.

قال بعضهم فيما حكاه القاضي: الهمز أحسن؛ لأنه يجمع المعنيين، والأحاديث المذكورة في الباب تدل عليه؛ لأنه بين فيه

ب. قول الإمام القسطلاني

قال الإمام القسطلاني : والبدء بفتح الموحدة وسكون المهملة آخره همزة من بدأت الشيء بدأ ابتدأت به. قال القاضي عياض روي بالهمز مع سكون الدال من الابتداء وبدو بغير همزة مع ضم الدال وتشديد الواو من الظهور، ولم يعرف الأخيرة الحافظ ابن حجر، نعم قال روي في بعض الروايات كيف كان ابتداء الوحي، فهذا يرجح الأولى وهو الذي سمعناه من أفواه المشايخ.<sup>72</sup>

ثالثاً : وجه التعارض

وجه التعارض بينهما حيث وضع الكلمة التي أطلقها البخاري وهو كلمة "بدء" حسب روايات الأكثر، وكلمة "بدو" حسب بعض الروايات. وذلك بقول القاضي عياض بأنها رويت بالهمز مع سكون الدال من الابتداء وبغير همزة مع ضم الدال وتشديد الواو من الظهور. فقد رجح الحافظ ابن حجر الرواية الأولى وهو البدء وأهمل الرواية الثانية وهي "بدو" ولم يقم بتعريفه

رابعاً : المناقشة

ذكر الحافظ ابن حجر بما يترجح عنده بأن كلمة "بدء" من الابتداء لما سمعه من أفواه شيوخه وهو رواية الأكثر لم يرجح الوجه الثاني وهو بُدُو فترك تعريفه دون البيان سبب تركه.

<sup>74</sup> ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام

محمد هارون، اتحاد الكتاب العرب

1423 هـ / 2002م. (1/ 212)

<sup>72</sup> الإمام القسطلاني : إرشاد الساري (83/1)

<sup>73</sup> ابن المنصور، محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، لسان

العرب، دار صادر - بيروت

الطبعة الأولى (26/1)

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ وَمُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَا: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ شَهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- سُئِلَ: أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: «إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ». قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «حَجٌّ مُبْرُورٌ».<sup>77</sup>

#### ثانيا : نصوص التعارض بين الإمامين

##### أ. قول الحافظ بن حجر العسقلاني

قال الحافظ بن حجر قوله (قيل: ثم ماذا؟ قال: الجهاد) وقع في مسند الحارث بن أبي أسامة عن إبراهيم بن سعد: ثم جهاد فواحي بين الثلاثة في التنكير بخلاف ما عند المصنف وقال الكرماني: الإيمان لا يتكرر؛ كالحج والجهاد قد يتكرر فالثنويين للأفراد الشخصي، والتعريف للكمال إذ الجهاد لو أتى به مرة مع الاحتياج إلى التكرار لما كان أفضل وتعقب عليه: بأن التنكير من جملة وجوه التعظيم، وهو يعطي الكمال، وبأن التعريف من جملة وجوه العهد، وهو يعطي الأفراد الشخصي فلا يسلم الفرق. قلت: وقد ظهر من رواية الحارث التي ذكرتها أن التنكير والتعريف فيه من تصرف الرواة؛ لأن مخرجه واحد؛ فالإطالة في طلب الفرق في مثل هذا غير طائله، والله موفق.<sup>78</sup>

##### ب. رأي الإمام القسطلاني وتعقبه

قال الإمام القسطلاني: وتعريف الجهاد: باللام دون الإيمان والحج؛ إما لأن المعرف بلام الجنس؛ كالنكرة في المعنى على أنه وقع في مسند الحارث بن أبي أسامة؛ ثم جهاد بالتنكير هذا

كيف يأتيه الملك ويظهر له، وكيف كان ابتداء أمره أول ما ابتدئ به. وقيل: الظهور أحسن؛ لأنه أعم.<sup>75</sup>

ويقول العيني: فعلته ابتداء (وبدأ الله الخلق) وأبدأهم بمعنى، وبدا بغير همز في آخره معناه ظهر تقول: بدا الأمر بدوا مثل قعد قعدا، أي: ظهر، وأبديته أظهرته، وقال القاضي عياض: روى بالهمز مع سكون الدال من الابتداء وبغير همز مع ضم الدال وتشديد الواو من الظهور، وبهذا يرد على من قال: لم تجيء الرواية بالوجه الثاني فالمعنى على الأول كيف كان ابتداءه وعلى الثاني كيف كان ظهوره وقال بعضهم: الهمز أحسن؛ لأنه يجمع المعنيين وقيل الظهور أحسن لأنه أعم<sup>76</sup>

#### خامسا : الترجيح

يتبين لدى الباحثين بعد الدراسة لهذه القضية رجحان ما قاله القاضي عياض، روى بالهمز مع سكون الدال من الابتداء وبغير همز مع ضم الدال وتشديد الواو من الظهور، لذلك ثبت أنها وقعت في روايتين فلا يلزم ترك أحدهما من الآخر. فإنها تلزمتا بتعريفهما معا. فإنها فيه زيادة للمعاني في فهم الحديث.

ومن هنا نعلم إن تعقب الإمام القسطلاني على

الحافظ ابن حجر وجيه.

#### تعقباته في توجيه وجوه الإعراب

#### أولا : نص الإمام البخاري

<sup>75</sup> ابن الملقن، التوضيح لشرح الجامع الصحيح (2/ 116)

<sup>76</sup> العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (1/ 14)

<sup>77</sup> البخاري، الجامع الصحيح (ص13) رقم 26

<sup>78</sup> العسقلاني: أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري (1/ 78)

من هنا نعرف أن الحافظ ابن حجر قبل لفظ الجهاد من روايتين فلا يحتاج التفريق في الدلالة لمعني المراد،

وفي المقابل فإن الإمام القسطلاني يرى أن كلمة " الجهاد " بأل التعريف فإن اللام تفيد الجنسية تابعا لما قاله الكرماني وهو كالتكرار في المعني أي تفيد العموم إذا أراد إثباتها بما جاء من رواية الحارث. والإمام القسطلاني يرى أنه ما دامت الرواية ثابتة من وجهين، التفريق بين روايتين تقبل مع البيان وجه الدلالة منهما. وتصرف الرواة في الكلمة يدل على أنهم جوزوا الرواية بالمعنى الموافق للحديث.

يقول العيني إجابة عما قاله الحافظ: " هذا التعقيب فاسد لأنه لا يلزم من كون التعظيم من جملة وجوه التنكير أن يكون دائما للتعظيم بل يكون تارة للإفراد وتارة للنوعية وتارة للتعظيم وتارة للتحقير وتارة للتكثير وتارة للتقليل ولا يعرف الفرق ولا يميز إلا بالقرينة الدالة على واحد منها، وههنا دلت القرينة أن التنكير للإفراد الشخصي.

وقوله : وبأن التعريف من وجوه العهد فاسد عند المحققين لأن عندهم أصل التعريف للعهد، وفرق كثير بين كونه للعهد، وبين كون العهد من وجوهه على أنا وإن سلمنا ما قاله ولكننا لا نسلم كونه للعهد ههنا لأن تعريف الإسم تارة يكون لواحد من أفراد الحقيقة الجنسية باعتبار عهديته في الذهن لكونه فردا من أفرادها وتارة يكون لاستغراق جميع الأفراد ولا يفرق بينهما إلا بالقرينة على أنا نقول إن المعهود الذهني في المعنى كالتكرار نحو رجل فإن السوق في قولك : " ادخل السوق " يحتتمل كل فرد فرد من أفراد السوق على البديل كما أن رجلا يحتتمل كل فرد فرد من ذكور بني آدم على البديل، ولهذا يقدر يسيني في قول الشاعر:

من جهة النحو، وأما من جهة المعنى؛ فلأن الإيمان والحج لا يتكرر وجوبهما، فنؤنا للإفراد، والجهاد قد يتكرر فعرف، والتعريف للكمال<sup>79</sup>

### ثالثا : وجه التعارض

جاء وجه التعارض بين الإمامين في هذا المبحث على وجهين :

- 1) من حيث توجيه الدلالة لكلمة " الجهاد " التي جاء على وجهين في روايتها، وجه للتعريف ووجه للتنكير. هل توجيه العلماء على ذلك وجه أم لا ؟
- 2) الحزم على أي توجيهين، وطلب الفرق بينهما هل فيها فائدة أم ضائعة للوقت في الكلام عليها؛ لأن ذلك من تصرف الرواة.

### رابعا : المناقشة

أما الوجه الأول، فقد جاء التعقب للحافظ ابن حجر على الكرماني في توجيه كلمة " الجهاد " بين روايتين بالفرق بين التعريف والتنكير، أي " الجهاد " بأل التعريف، أو " جهاد " بالتنكير. فعند الحافظ ابن حجر فإذا كانت الرواية جاءت على التعريف فتوجيهها أن التعريف من جملة وجوه العهد وهو يعطي الأفراد الشخصي فلا يسلم الفرق، وإذا كان بالتنكير فتوجيهه بأن التنكير من جملة وجوه التعظيم وهو يعطي الكمال. فإذا أطيل في نقاشها لوجد أن مخرجهما واحد. إذن، ما دامت الرواية ثابتة من كليهما، لا يضر من أي وجه توجيهها، والذي يهمه أن الروايتين من تصرف الرواة.

<sup>79</sup> القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (1/ 110)

7 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ  
عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ:

ولقد أمر علي اللئيم يسبي

فمضيت ثم قلت لا يعنيني

أَخْبَرَنِي عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ  
أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ بْنَ حَرْبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ  
هِرَقْلَ أَرْسَلَ إِلَيْهِ فِي رَكْبٍ مِنْ قُرَيْشٍ - وَكَانُوا بَحَارًا بِالشَّامِ - فِي  
الْمُدَّةِ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَادَّ فِيهَا  
أَبَا سُفْيَانَ وَكُفَّارَ قُرَيْشٍ، فَأَتَوْهُ وَهُمْ بِإِيلِيَاءَ فَدَعَاهُمْ فِي مَجْلِسِهِ،  
وَحَوْلَهُ عُظَمَاءُ الرُّومِ ثُمَّ دَعَاهُمْ وَدَعَا تَرْجُمَانِهِ فَقَالَ: أَيُّكُمْ أَقْرَبُ  
نَسَبًا بِهَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يُزْعَمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ؟ فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ: فَقُلْتُ  
أَنَا أَقْرَبُهُمْ نَسَبًا... قَالَ فَكَيْفَ كَانَ قِتَالُكُمْ إِيَّاهُ؟ قُلْتُ الْحَرْبُ  
بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ سِحَالٌ، يَنَالُ مِنَّا وَنَنَالُ مِنْهُ... الحديث<sup>81</sup>

وصفا للئيم لا حالا لوجوب كون ذي الحال معروفة،  
واللئيم كالنكرة فافهم فإن قلت : قد وقع في ( مسند الحارث  
بن أبي اسامة ) عن إبراهيم بن سعد ثم جهاد بالتنكير كما  
وقع إيمان وحج.

قال العيني معقبا على كلام الحافظ ابن حجر :  
يكون التنكير في الجهاد على هذه الرواية للإفراد الشخصي  
كما في الإيمان والحج مع قطع النظر عن تكرره عند الاحتياج  
أو يكون التنوين في الثلاثة إشارة إلى التعظيم وهذا يرد على  
من يقول إن التنكير والتعريف فيه من تصرف الرواة ؛ لأن  
مخرجه واحد فالإطالة في طلب الفرق في مثل هذا غير طائفة،  
ولقد صدق القائل انباض عن غير توتير " 80

ثانيا : نصوص التعارض بين الإمامين

أ. قول الحافظ بن حجر العسقلاني

قال الحافظ ابن حجر : قوله ( سجال ) بكسر أوله أي:  
نوب، والسجل الدلو، والحرب اسم جنس، ولهذا جعل خبره  
اسم جمع، وينال أي: يصيب فكأنه شبه المحاربين بالمستقيين  
يستقى هذا دلوا وهذا دلوا وأشار أبو سفيان بذلك إلى ما وقع  
بينهم في غزوة بدر وغزوة أحد<sup>82</sup>

ولم يتبين عند الباحث المرجحات القوية لترجيح  
المسألة، ولكن بعد التأمل على القواعد اللغوية التي قدمها  
العيني، يجد الباحثان أنه على الصواب وصعب اعتراضها، ومن  
ثم ولم يوجد من أيد لكلام الحافظ في ذلك.

خامسا : الترجيح

ب. رأي القسطلاني وتعقبه

يتبين لدى الباحثين الميل إلى ما ذهب إليه الإمام القسطلاني  
هذا المقام والله تعالى أعلم.

قال القسطلاني : (الحرب بيننا وبينه سجال) بكسر السين  
المهملة وبالجميم المخففة أي: نوب نوبة لنا، ونوبة له كما قال:  
(ينال منا وننال منه) أي: يصيب منا ونصيب منه. قال  
البلقيني: هذه الكلمة فيها دسيسة أيضا لأنهم لم ينالوا منه -

تعقبته في المغازي

أولا : نص الإمام البخاري

<sup>82</sup> العسقلاني: أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري (1/ 36)

<sup>80</sup> العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (2/ 5)

<sup>81</sup> البخاري، الجامع الصحيح (ص10)

هرقل أرسل إليه في ركب من قريش - وكانوا نجارا بالشام - في المدة التي كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ماداً فيها أبا سفيان وكفار قريش . فقالوا بأن "المدة" هي مدة الصلح بالحديبية وكانت في سنة ست الهجرية بلا خلاف.

لما أتينا إلى ما قاله الحافظ ابن حجر نجد أنه أثبت غزوتين عظيمين بدر وأحد ولم يذكر الثالث كما ذكره القسطلاني، فهل يعني أنه أهمل هذه الواقعة ؟

والذي يظهر للباحثين أن قول الحافظ ابن حجر كان يعتمد على ما قاله أبو سفيان فيما أجابه عندما سأله هرقل حيث قال: " وأشار أبو سفيان بذلك إلى ما وقع بينهم في غزوة بدر وغزوة أحد، وقد صرح بذلك أبو سفيان يوم أحد في قوله: يوم بيوم بدر والحرب سجال ولم يرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم ذلك بل نطق النبي صلى الله عليه وسلم بذلك في حديث أوس بن حذيفة الثقفي لما كان يحدث وفد ثقيف. أخرجه ابن ماجه وغيره.

ووقع في مرسل عروة : قال أبو سفيان غلبنا مرة يوم بدر وأنا غائب ثم غزوتهم في بيوتهم ببقرة البطون وجدع الأذان وأشار بذلك إلى يوم أحد قوله : بماذا يأمركم ؟ يدل على أن الرسول من شأنه أن يأمر قومه "84.

وقد استدلل الحافظ ابن حجر على ما أشار أبو سفيان في رواية ابن ماجه وغيره، مع احتجاجه بمرسل عروة.

في حديث أوس بن حذيفة الثقفي

قال ابن ماجه : " حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْلَى

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قط، وغاية ما في غزوة أحد أن بعض المقاتلين قتل وكانت العزة والنصرة للمؤمنين اه.

وتعقب بأنه قد وقعت المقاتلة بينه عليه الصلاة والسلام وبينهم قبل هذه القصة في ثلاثة مواطن: بدر وأحد والخذق، فأصاب المسلمون من المشركين في بدر وعكسه في أحد وأصيب من الطائفتين ناس قليل في الخندق، فصح قول أبي سفيان يصيب منا ونصيب منه<sup>83</sup>

### ثالثا : وجه التعارض

يرد التعارض بين الإمامين بدعوى وجود الحادثة الزائدة وهي غزوة الخندق على ما وجدت في التاريخ على اختلاف المؤرخين في وقوعها وهل عند عدم ذكرها يدل إهمال أحدهما على الآخر؟

### رابعا : المناقشة

يظهر التعقب من قبل القسطلاني على الحافظ ابن حجر في تكملة التاريخ حول المغازي فيما وقع بين فرقة أبي سفيان حين كونه مشرك وفرقة المسلمين بقيادة رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل قصة لقاءه مع هرقل عظيم الروم، حيث إن الحافظ ابن حجر أشار إلى وقعتين من المغازي وهي غزوة بدر وغزوة أحد.

بينما القسطلاني ذكر وجود ثلاث غزوات وهي غزوة بدر و غزوة أحد و غزوة خندق قبل لقاء أبي سفيان مع هرقل.

قد اتفق العلماء وأهل السير على أن قصة لقاء أبي سفيان مع هرقل وقع في السنة السادسة من الهجرة كما أشار البخاري في الحديث " أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ بْنَ حَرْبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ

<sup>84</sup> العسقلاني :أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري (1/ 36)

<sup>83</sup> القسطلاني،إرشاد الساري (76/1)

ذكر الحافظ ابن حجر عند تعليقه لكلام الإمام البخاري عن الأحاديث والآثار في المغازي في صحيح البخاري أن العلماء وأهل السير اتفقوا على السنة التي وقعت فيها غزوة بدر وغزوة أحد، ولكن اختلفوا في وقعة الأحزاب، ومنهم من قال في الرابعة وعليه رجع الحافظ ومنهم من قال في الخامسة كابن اسحاق وابن الجوزي.<sup>86</sup>

#### خامسا : الترجيح

يتبين لدى الباحثين أن عدم ذكر وقعة الأحزاب لا يدل على إهمال الحافظ ابن حجر في ذكره في وقعته قبل اللقاء وإنما ذكره للغزوتين العظيمين بدر وأحد لبيان ما أشار به أبو سفيان عند إجابة سؤال لهرقل عنه و ما وقع بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم.

#### القيمة العلمية من تعقبات الإمام القسطلاني على ابن حجر

##### العسقلاني

لا شك أن العالم من العلماء العاملين الرينيين له منزلة ومكانة لدى الناس في جميع العصور والزمان، لاسيما عندما تكون لديه موهبة ودور هام في خدمة السنة ونصر الدين الحنيف. وتظهر القيمة النفيسة من ناحية شخصيته العلمية ومؤلفاته القيمة خلال حياته وبعد مماته. وهذه كلها لا تخلو من شخصية الإمام القسطلاني وما خلفها من مؤلفاته الكثيرة.

من خلال الاطلاع على شخصية الإمام القسطلاني توجد الآثار القيمة النفيسة مما يجعله بارزا من بين العلماء والفقهاء. خاصة عند تعقباته في كتابه إرشاد الساري على

الطائفي، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَوْسٍ عَنْ جَدِّهِ أَوْسِ بْنِ حُدَيْفَةَ، قَالَ: قَدِمْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي وَفْدٍ تَقِيفٍ، فَتَزَلُّوا الْأَحْلَافَ عَلَى الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ، وَأَنْزَلَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَنِي مَالِكٍ فِي قُبَّةٍ لَهُ، فَكَانَ يَأْتِينَا كُلَّ لَيْلَةٍ بَعْدَ الْعِشَاءِ فَيُحَدِّثُنَا فَأَتَمَّا عَلَى رِجْلَيْهِ حَتَّى يُرَاحَ بَيْنَ رِجْلَيْهِ، وَأَكْثَرُ مَا يُحَدِّثُنَا مَا لَقِيَ مِنْ قَوْمِهِ مِنْ فُرَيْشٍ، وَيَقُولُ: "وَلَا سَوَاءَ؛ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ مُسْتَدَلِّينَ، فَلَمَّا خَرَجْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ كَانَتْ سِحَالُ الْحَرْبِ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ، نُدَّأُ عَلَيْهِمْ وَيُدَّأُونَ عَلَيْنَا"، فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ لَيْلَةٍ أَبْطَأَ عَنِ الْوَقْتِ الَّذِي كَانَ يَأْتِينَا فِيهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَقَدْ أَبْطَأَتْ عَلَيْنَا اللَّيْلَةُ، قَالَ: "إِنَّهُ طَرَأَ عَلَيَّ حَزْبِي مِنَ الْقُرْآنِ، فَكَرِهْتُ أَنْ أُخْرَجَ حَتَّى أُتَمَّهُ". قَالَ أَوْسٌ: فَسَأَلْتُ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: كَيْفَ تُحَرِّوْنَ الْقُرْآنَ؟ قَالُوا: ثَلَاثَ، وَخَمْسَ، وَسَبْعَ، وَتِسْعَ، وَإِحْدَى عَشْرَةَ، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ، وَحَزْبُ الْمُفَصَّلِ " <sup>85</sup>

لكن هذا الحديث إسناده ضعيف لضعف عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى الطائفي.

واستدل أيضا بمرسل عروة للدلالة على ما أشار به أبو سفيان حيث قال : " غلبنا مرة يوم بدر وأنا غائب ثم غزوتهم في بيوتهم بقر البطون وجدع الآذان وأشار بذلك إلى يوم أحد "

فمرسل عروة غير محتج به عند المحدثين، لكن عند المؤرخين أنه حجة لأن عروة إمام في المغازي والسير.

<sup>86</sup> انظر العسقلاني، محمد بن علي، تلخيص الخبر في تخریج أحاديث الراعي الكبير (240/4)

<sup>85</sup> القزويني، محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه ت الأرئوط (2/369)، باب ما جاء في كم يُسْتَحَبُّ يُحْتَمُّ الْقُرْآنُ، رقم 1345، وأجرجه أيضا أبو داود، (1393)، وأحمد في المسند (19043).

مجموع المصادر من فنون السنة المشرفة

### المصادر في فنون السنة المشرفة

| العدد | نوع الفنون   | عدد الكتب | العدد المذكور من النقول ولاقبسات | النسبة |
|-------|--------------|-----------|----------------------------------|--------|
| 1     | كتب الرواية  | 35        | 329                              | 47,89  |
| 2     | كتب التراجم  | 14        | 62                               | 9,02   |
| 3     | كتب الشروحات | 19        | 267                              | 38,86  |
| 4     | كتب العلل    | 3         | 5                                | 0,73   |
| 5     | كتب الغريب   | 8         | 24                               | 3,49   |
|       | عدد جميع     | 79        | 687                              |        |

خلال الاطلاع في هذا الموضوع، يمكن أن يتلخص هذه الأمور على العبارات الآتية :

#### أولاً : كتب الرواية

يتبين أن بعد حصر الكتب الرواية مع عدد النقول والاقبسات، أن الأكثر منها متواجد من كتب السنن وكتب الصحاح. وذلك لأن هذه الكتب هي عمدة المصادر لكتب السنة، وزيادة الثقة على الروايات الصحاح والحسنة. ونستطيع أن نقول أن ما استدلل به الإمام القسطلاني لتأييد ما ذهب إليه من رأيه في كتاب الإرشاد معظم منها هي من أحاديث الجوامع والأحكام الصحيحة والحسنة. وأن الروايات وإن كانت فيها الضعف ولكن قد توافرت شروط أصحاب كتب السنن،

الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري أثناء شرحهما للجامع الصحيح.

سوف يتناول الباحث هذا الفصل بدراسة العوامل الأساسية المؤدية إلى رفع قدر المستوى شخصيته العلمية وجعل تأليفه في الإرشاد له القيمة لدى الزمان هذه العوامل هي ثلاث. سيناقتها الباحث من خلال ثلاثة المباحث.

#### سعة الاطلاع على المصادر العلمية والاهتمام بوجوده.

لا شك لمن كان له جهود كبيرة في تأليف الكتاب أن تكون له مصادر يبني عليها علمه ومعارفه وثقافته لا سيما عند تأليفه تكون فيه بعض الزيادات أو الاستدركات على من سلفه، وكذلك إمامنا الإمام القسطلاني رحمه الله تعالى. لقد كان رحمه الله اهتم مصادر اهتمامه بالغا، وعني باختيارها فحاز كتابه نصيبا وافرا من الاقبسات التي اختارها من كتب التراث ليجعل من شرحه للجامع الصحيح وافرة مشتملة على النفع والخير، وشكلت مكتبة ضخمة محتواة على الكتب والمؤلفات السالفة. وهذا كلها مما جعل ما تقعه على الحافظ ابن حجر في الفتح له قيمة عالية وظهور شخصية الناقد لديه.

لقد جمع الدكتور عرفة محمد رزان محمد المصادر العلمية في كتاب الإرشاد وإشارته إلى مواقع النقول والاقبسات الإمام القسطلاني وكلام العلماء في كتبهم في رسالته العلمية واستفاد الباحث منه<sup>87</sup> وزاد الباحث واكمل ما ليس عنده بعد الاستقراء والاطلاع في جميع مجلداته مرة ثانية لتأكيدهما، ويقوم بالإحصاء على عدد المذكورة المؤشرة قدر الإمكان وإن كان من الصعب الحصر على ذلك.

<sup>87</sup> انظر عرفة، رزان محمد ماجد، الصناعة الحديثة في إرشاد الساري

لشرح صحيح البخاري لإمام الإمام القسطلاني (ص104-113)

طبقات الرواة كالصحابية والتابعين ومن بعدهم، ومع مراعاة مراتب الجرح والتعديل. وموضع اللجوء عند البحث عن اسم الراوي ونسبه وكنيته ولقبه هي هذه الكتب. وكذلك عند التعارض بين الشراح في تراجم روايتهم. فلما كانت هذه المصادر كلها، قد اهتم بما الإمام القسطلاني في قضية الرواة، فمن الواضح أن لها دورا إيجابيا في حل المشاكل الكبيرة عند اختلاف ضبط أسماء الرواة، وأنسابهم، وكنيتهم، وألقابهم، ووفياتهم، وطبقاتهم ومراتبهم جرحا وتعديلا. من هنا حصول التعقبات، وقد تحلها باستعانة هذه المصادر.

### ثالثا : كتب الشروحات

أ. شروحات الحديث للجامع الصحيح للبخاري

ب. شروحات الحديث لغيره

المصادر من كتب الشروحات على التقسيم للبخاري وغيرها

| العدد | للجامع الصحيح وغيرها            | عدد الكتب للشروحات | العدد المذكور من النقول والاقباسات | النسبة |
|-------|---------------------------------|--------------------|------------------------------------|--------|
| 1     | الشروحات لصحيح البخاري          | 14                 | 202                                | 75,66  |
| 2     | الشروحات لغير صحيح البخاري      | 5                  | 65                                 | 24,34  |
|       | عدد جميع النقول من كتب الشروحات |                    | 267                                |        |

لوجود روايات البخاري التي لا توجد عند غيرها. وكما أنه يقدم الشروحات المعاصرة في زمانه واهتمام بجودة المصادر كشرح الحافظ ابن حجر، وفي الجداول تظهر أن هذا الشرح من عمدة المصادر التي اعتمده لشهرته وملكانته لدى العلماء والطلاب العلم.

وصالحة في الاحتجاج والاعتبار. إضافة إلى ذلك، أن لجوء الإمام القسطلاني إلى كتب الرواية الأخرى غير الصحاح والسنن لتنوع المصادر والعثور على الروايات النادرة والغريبة. ورغم وجود الاتفاق والاختلاف بين أهل النقد في التصحيح والتحسين والتضعيف لروايات الأحاديث، فإن الإمام القسطلاني قد تجاوز دوره في إثبات المصادر وتوثيقها. فمن خلال دراسة الباحثين حول التعقبات للقسطلاني على الحافظ ابن حجر، يجد أن هذه المصادر بجد ذاتها له دور وثيق في حل المشاكل الواردة في تعدد الروايات واختلاف ألفاظ الحديث كما مر في الفصل السابق.

### ثانيا : كتب تراجم الرجال والرواة

تعد كتب الرجال والرواة هي عمدة للإمام القسطلاني في مصادر تراجم الرجال والرواة، وأنها من المصادر المعتمدة والمشهورة لدى العلماء، فهي مشتملة على الرواة حسب

تعد كتب الشروحات للبخاري وغيره من أهم المصادر لدى الإمام القسطلاني في بناء شخصيته الناقد و تنمية الملكة وبناء المناهج في تأليف الإرشاد، وقد كان رحمه الله يطلع على الشروحات للجامع الصحيح لاسيما الأقدم فالأقدم كالشروح للخطابي والداودي وابن بطال والقاضي أبي بكر بن العربي

الأحاديث وتأويله. من خلال الجدول حسب الإحصائيات تبين أن الأكثر ما تناولها الإمام القسطلاني من كتب الغريب كتاب النهاية في غريب الحديث لابن الأثير الجزري.

من جلة الأمور التي قد تنبه الباحثان خلال الاطلاع على المصادر للإمام القسطلاني، يجد أن معظم المصادر من فنون السنة المشرفة جاء من كتب الرواية وكتب الشروحات، وكيف لا تكون ذلك، اللهم إلا أنها أم الباب في استقصاء الشرح، والعمدة في بناء الشرح وتكوينه. فشرح الإمام القسطلاني هي مكتبة ضخمة محتواة على الأحاديث والآثار الصحاح والحسان مع توجيه آراء العلماء من الكتب والمؤلفات السالفة المعتمدة. ومع ذلك، وقد راعى أشد رعاية، واهتم اهتماما بالغا بجميع المصادر لفنون السنة المشرفة الأخرى. وهذا الشرح حافل بآراء النقاد وملخصاتهم النفيسة ولها قيمة في نفوس الناس لاسيما في التعقبات.

### المصادر في فنون الأخرى

أولا : كتب العقيدة

ثانيا : كتب التفاسير وعلوم القرآن

ثالثا : كتب التاريخ والسير والمغاري والشمال

رابعا : كتب الفقه

خامسا : كتب اللغات والمعاجم اللغوية

فأما من ناحية اللغة وأساليبها فإنه قد أكثر بالنقل من الشروح المهمة بالقواعد اللغوية الصحيحة كشرح العيني والكرماني. لذلك، يجد الباحث أن أكثر التعقبات للإمام القسطلاني على الحافظ ابن حجر في توجيه الإعراب، والنحو تدور حول الكلام للعيني والكرماني في شرحيهما.

وأما الشروحات لغير البخاري فإن الإمام القسطلاني يكثر بالاعتماد على لشروحات لصحيح مسلم؛ لأن تلك الشروحات لاسيما كتاب المنهاج على شرح مسلم للنووي من عمدة المصادر لمذهب الشافعية في الأحكام الشرعية وغيرها. ولها أثر واضح في التعقبات.

ومن الأمور التي لاحظ الباحثان خلال استقراء هذا الأمر، يجد أن الشروحات تفيد العناية بدفع التعارض بين الأحاديث أما لجمع بينهما أو الترجيح أو النسخ.

إضافة إلى ذلك، نجد أن الإمام القسطلاني يراعي المذاهب الفقهية والعقدية عند الاقتباسات من كتب الشروح ولا يتعصب برأيه وإن كان ميله إلى الشافعية ونصرته. فترجيحه للآراء يفعلها بأخذ الوساطة والإنصاف.

### رابعا : كتب العلل

أما كتب العلل، فنجد أن الاهتمام بها بالنسبة للمصادر الآخرين لا تكاد فيه القلة لعل لجوء الإمام القسطلاني فيها عند الحاجة إليها فقط. ومع ذلك فإن مصادره لعلم العلل من مصادر المعتمدة والمشهورة.

### خامسا : كتب الغريب الحديث

تعد كتب الغريب لدى الإمام القسطلاني من أهم المصادر في شرح الإرشاد، وجعلها من العمدة والأسس في بيان غريب

## مجموع المصادر في فنون الأخرى

المؤشرة في الشرح لم تتوافر كثيرا مما وجد، فإنها دليل على

| العدد | نوع الفنون                          | عدد الكتب | العدد المذكور من النقول ولاقتباسات | النسبة |
|-------|-------------------------------------|-----------|------------------------------------|--------|
| 1     | كتب العقيدة                         | 5         | 21                                 | 6,56   |
| 2     | كتب التفاسير وعلوم القرآن           | 12        | 85                                 | 26,57  |
| 3     | كتب التاريخ والسير والمغازي والشمال | 6         | 24                                 | 7,5    |
| 4     | كتب الفقه                           | 8         | 185                                | 57,81  |
| 5     | كتب اللغات والمعاجم اللغوية         | 4         | 15                                 | 4,69   |
|       | عدد جميع                            | 35        | 330                                |        |

اهتمام الإمام القسطلاني اهتماما بالغاً بأمر العقيدة الصحيحة الشاملة على عقائد أهل السنة والجماعة.

وكما أنه لا يهمل جانب اللغة من المصادر؛ لأنها من الوسائل الهامة في فهم النصوص الشرعية. وكذلك جانب المغازي والسير، فنجد الإمام القسطلاني له نصيب من هذه المصادر وإن كان نسبة ذلك قليل. عدم إهمال بما دليل على الاهتمام والعناية بما حتى اكتمل شرحه وقرب من نفوس الناس.

وعند ذلك، لا يستطيع الباحثان القول بأنه قد استقصى جميع المصادر لدى الإمام القسطلاني، لكن هذا ما يعين الله ذكره.

## الاعتماد على أصح النسخ للروايات البخاري

فقد اعتمد الإمام القسطلاني - رحمه الله تعالى - في كتابه إرشاد الساري على عدة نسخ، لكن أنه مكثر من الاعتماد على نسخة الإمام اليونيني (ت 701 هـ)<sup>88</sup>، المسمى

خلال الاطلاع على مصادر الإمام القسطلاني في الفنون الأخرى غير السنة المشرفة، لا شك أن الإمام لا يتركها مهلاً بل أضاف اطلاعه تجاه الكتب غير فنون السنة لما فيها من الفوائد الهامة وما فيها من التوجهات والآراء لأهل العلم المتعلقة به أثناء شرحه للجامع الصحيح؛ لأن الجامع الصحيح هو كتاب الجوامع، يشمل أحاديثه جميع فنون العلم والمعرفة وله حاجة ماسة إلى بيانه والتوضيح ما مدى فيه من العلوم المناسبة له.

فيجد أن أكثر مصادر اطلع الإمام القسطلاني عليها في هذا المجال هو من كتب الفقه وكتب التفاسير؛ لأن مجال الفقه هي من أوسع المجال في كتب الجوامع، وفيها أحكام الشرعية يجب على أهل العلم بيانه مع التزام بضوابطها وشروطها وقوانينها. ولأن مجال فقه السنة من أهم المجال في حياتنا الشرعية. وفي المقابل، أن كتب التفاسير كذلك من أهم المصادر لبيان مدى علاقة قوية بين القرآن والسنة في جميع مجالات شتى. كذلك أن الإمام القسطلاني اعتنى بكتب العقيدة الموافقة بأهل السنة والجماعة. وإن كانت المواضيع

<sup>88</sup> اسمه الحافظ علي بن محمد شرف الدين اليونيني، انظر الدرر الكامنة

لابن حجر العسقلاني برقم 223 (98/3)

وسبعين مجلسا وقابل أصله مع حضور أصلي سماعي الحافظ  
أبي محمد المقدسي الموقوف على "خانكاه السميساطي" <sup>93</sup>.

فقد اجتمع لليونيني أربع عشرة نسخة من نسخ (الجامع الصحيح) مع أصلي سماعي الحافظ أبي محمد المقدسي، وهذه النسخ هي :

- 1) نسخة أبي ذر الهروي عن المستملي، والحموي والكشميهني، ثلاثتهم عن الفريري عن البخاري.
- 2) نسخة الأصيلي، رواه عن أبي زيد المرزوي والجرجاني كليهما عن الفريري عن البخاري.
- 3) نسخة أبي القاسم ابن عساكر، ولم يوقف على شيوخه الذي روى عنه.
- 4) نسخة أبي الوقت، رواية عن أبي الحسن الداودي عن النعيمي عن الفريري عن البخاري.
- 5) نسخة الكشميهني عن الفريري عن البخاري.
- 6) نسخة الحموي عن الفريري عن البخاري.
- 7) نسخة المستملي عن الفريري عن البخاري.
- 8) نسخة كريمة عن الكشميهني عن الفريري عن البخاري.
- 9) نسخة السمعاني رواه عن الفضيلي عن المليحي عن النعيمي عن الفريري عن البخاري

بالسرقة، وإما بالعارية في معنى السرقة، ثم وجد في عصر الإمام القسطلاني. انظر إرشاد الساري (57/1)، جبهة مقالات العلامة الشيخ أحمد شاکر مع أهم تعقبات الشيخ على دائرة المعارف الإسلامية، جمعها عند الرحمن العقل، دار الرياض، الرياض، ط1 (1426هـ) (134/1) <sup>92</sup> وهي بسوق العزى، خارج باب زويلة من القاهرة المعزية كما قاله الإمام القسطلاني في الإرشاد (57/1) <sup>93</sup> نسبة إلى علي بن محمد بن يحيى السلمي الدمشقي أبو القاسم المحدث المعروف بالسميساطي (ت 453هـ) واقف الخانقاه بدمشق شمالي الجامع الأموي. انظر: الذهبي، سير الأعلام النبلاء (71/17)، و أحمد الغزي، ديوان الإسلام برقم (1146) (36/3).

اليونينية <sup>89</sup> لتمييزه بالعبارة الفارقة للجامع الصحيح إذ قابله بضع عشرة مرة في سنة واحد.

وكان الإمام اليونيني قد حرص على ضبط الجامع الصحيح فعقد لذلك مجالس في دمشق لإسماعه بحضرة النحوي الكبير ابن مالك الطائي <sup>90</sup>، وحضره أيضا جماعة من الفضلاء، فجمع منها أصولا معتمدة، قابل أصله عليها، فأراد بذلك جمع الروايات للجامع الصحيح كلها في صعيد واحد، وقد اشتهرت نسخة الإمام اليونيني في مصر واعتني بها الناس، وعندما أراد الإمام القسطلاني شرح الجامع الصحيح اختار اليونينية أساسا لشرحه رحمه الله، وقد بين سبب اعتماده عليها، وهو اعتناء الحافظ اليونيني بضبط ألفاظ رواية الجامع الصحيح، ومقابلة أصله <sup>91</sup>

الموقوف بمدرسة "آقبغا آص" <sup>92</sup>، بأصل مسموع على الحافظ أبي ذر الهروي، وبأصل مسموع على الأصيلي، وبأصل مسموع الحافظ ابن عساكر، وأصل مسموع عن أبي الوقت، وهو أصل من أصول مسموعاته في وقف "خانكاه السميساطي" بقراءة الحافظ أبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني بحضرة سيويوه وقته جمال الدين ابن مالك الطائي بدمشق سنة ست وسبعين وستمائة وقرأه في واحد

<sup>89</sup> هذه النسخة عني بألفاظ الحديث وضبطه، وطبعت الطبعة السلطانية التي أمر بطبعها السلطان عبد الحميد بمصر في المطبعة الأميرية في سني (1311هـ - 1313هـ)، ثم طبعت على مثالها الطبعة التالية لها في المطبعة الأميرية سنة 1314هـ : انظر نقد النسخة اليونينية من صحيح البخاري للشيخ أحمد شاکر (ص1)

<sup>90</sup> هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك أبو عبد الله الطائي الأندلسي الحياتي (ت 672هـ)، إمام في زمانه في العربية والقراءات.

<sup>91</sup> قال الإمام القسطلاني : وهو في جزئين لكن فقد الأول منهما. وقال الشيخ أحمد شاکر : المفهوم لي من هذا أن آقبغا حصل على الأصل كله كاملا، ووقفه في مدرسته، ثم فقد النصف الأول نحو خمسين سنة، إما

ضبط الجامع الصحيح. وقد بين الإمام القسطلاني ذلك في مقدمة كتابه حيث قال: " ثم وقفت في يوم الاثنين ثالث عشر جمادى الأولى سنة ست عشرة وتسعمائة بعد ختمي لهذا الشرح على المجلد الأخير من أصل اليونيني المذكور... وقد قابلت متن شرحي هذا إسنادًا وحديثًا على هذا الجزء المذكور من أوّله إلى آخره حرفًا حرفًا، وحكيته كما رأيته حسب طاقتي. وانتهت مقابلي له في العشر الأخير من المحرم سنة سبع عشرة وتسعمائة نفع الله تعالى به... ثم وجد الجزء الأوّل من أصل اليونيني المذكور ينادى عليه للبيع بسوق الكتب، فعرف وأحضر إليّ بعد فقده أزيد من خمسين سنة، فقابلت عليه متن شرحي هذا فكمّلت مقابلي عليه جميعه حسب الطاقة والله الحمد." 97

بذل جهود العلماء على كتاب إرشاد الساري وتقديم خدمة له. 98

كتاب إرشاد الساري اشتهر بين العلماء عبر العصور والزمان، فإنه يعد من أبرز الشروح الذي جعله العلماء أنموذجًا لشرح الجامع الصحيح، فيجد بعض أهل العلم من خصه بنصيب وافر فقدموا له خدمة في اختلاف المجال، فمنهم من لخصه ومنهم من له عناية في خدمة مقدمة كتاب الإرشاد. ومنهم من وضع عليه الحواشي.

فمن العلماء الذين قد بذل جهدهم في ذلك :

شمس الدين، الدارس في تاريخ المدارس، دار الكتب العلمية، ط1، 1401 هـ،

96 الإمام القسطلاني، مقدمة إرشاد الساري (41/1)

97 الإمام القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (41 /1)

98 انظر عرفة محمد رزان، الصناعة الحديثية في إرشاد الساري لشرح

صحيح البخاري لإمام الإمام القسطلاني (ص121-124) بتصرف

يسير

10) نسخة الجرجاني عن الفريري عن البخاري.

11) نسخة القابسي عن أبي زيد المرزوي عن

الفريري عن البخاري.

وأما الباقية الثلاثة من نسخ لديه لم يعلم أصحابها.

وقد سمى الإمام القسطلاني نسخة الإمام اليونيني "

الأصل " وما نسخ وقبول عليها باسم " الفرع "

فقال : " ولقد وقفت على فروع مقابلة على هذا الأصل الأصيل فرأيت من أجلها الفرع الجليلي الذي لعله فاق أصله، وهو الفرع المنسوب للإمام المحدث شمس الدين محمد بن أحمد المزري الغزولي 94 الموجود وقف التنكزية 95 بباب المحروق خارج القاهرة، المقابل على فرعي وقف مدرسة الحاج مالك، وأصل اليونيني المذكور غير مرة بحيث أنه لم يغادر منه شيئًا كما قيل. فلهذا اعتمدت في كتابة متن البخاري في شرحي هذا عليه، ورجعت في شكل جميع الحديث وضبطه إسنادًا ومتنا إليه، ذكرا جميع ما فيه من الروايات وما في حواشيه من الفوائد المهمات" 96.

عندما أراد الإمام القسطلاني ضبط الجامع

الصحيح، فإنه وقف على فرع للنسخة اليونينية، حينما لم

يستطع الوقوف على النسخة الأصلية، ثم وقف على الجزء

الثاني من الأصل المذكور. وبعد فترة من الزمان، فقد عثر على

الجزء الأول من أصل اليونيني، فوقفه الله تعالى وسدد خطاه في

94 هو محمد بن أحمد بن صفى بن قاسم الغزولي المصري شمس الدين

الكاتب (ت 777هـ) انظر : ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد برقم

23، (46/1)، والدرر الكامنة في في أعيان المائة الثامنة برقم 659

(319/3)

95 هي دار القرآن والحديث التنكزية في دمشق بسوق البزورية، التي

أنشأها أمير الشام تنكز. انظر: عبد القادر النعمي الدمشقي، و إبراهيم

الساري من الفوائد يسيرا خاصة تعليقه على متن الحديث.

(9) أحمد حمدالله بن إسماعيل الشكري الأنقروي له حاشية سماه : النجوم الدراري إلى إرشاد الساري في قهرسة شرح البخاري للقسطلاني، ولازال مخطوطا (10) طه بن محمد الجبريني الحلبي الشافعي، فقد اختصر إرشاد الساري في أربعة أجزاء، وكتابه لازال مخطوطا في المكتبة الظاهرية برقم (7559-7562)

(11) عبدالرحمن أو عبدالرحيم بن إبراهيم بن عبدالله النغارغري، له مختصر للإرشاد فوقع في أربعة مجلدات.

#### الخلاصة

وجدت كمية التعقبات للإمام القسطلاني على الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابينه في العدد لا بأس به، والتعقبات الموجودة بين الإمامين مشتملة على فنون السنة وغيرها. وبزور العناية للإمام القسطلاني عند تعقباته ببيان غرض الإمام البخاري من تراجم أبوابه، مع إيضاح التناسب بينهما من جهة، ومع الأحاديث الواردة تحتها من جهة الأخرى. فالاستدراك للإمام القسطلاني في بعض المسائل اللغوية عند تعقباته على الحافظ ابن حجر وغلب عليه من ناحية القواعد اللغوية الصحيحة لدى أهل اللغة. قد ظهرت العناية الفائقة في الفوائد الفقهية عند تعقباته مع الاعتدال ببيان المذاهب الفقهية الأخرى دون التعصب بمذهب المعين، فقيمة التعقبات للإمام القسطلاني على الحافظ ابن حجر جاء من ثلاثة العوامل الرئيسية وهي سعة الاطلاع على المصادر العلمية والاهتمام بجودته، والاعتماد على أصح النسخ للروايات البخاري، و بذل جهود العلماء على كتاب إرشاد الساري

(1) محمد السباعي المراكشي الذي اختصر مقدمة الإرشاد فيما يتعلق بمصطلح الحديث تحت عنوان (مقدمة في المصطلح) وتأليفه لا زال مخطوطا في المكتبة التيمورية برقم (132)

(2) عبد الهادي نجا الأبياري الذي ألف نيل الأماني في توضيح مقدمة الإمام القسطلاني، والكتاب مطبوع عدة طبعات منها طبعها بمامش إرشاد الساري وبالمطبعة الميمنية، القاهرة، سنة 1323هـ/1904م، ودار الكتب العلمية ببيروت، تحقيق أحمد معبوط

(3) الأنباي الذي ألف كتابا بعنوان : تقريرات الأنباي على مقدمة إرشاد الساري شرح صحيح البخاري، وللكتاب نسختان خطيتان في المكتبة الأزهرية الأولى بخط المؤلف برقم (774)، (48232)، و(22)، والثانية برقم (775)، (48233)، و(68)

(4) محمد بن الطيب الفاسي المدني الشرقي له حاشية ووقع في مجلدين

(5) محمد بن أحمد بن عبدالله السوسي له حاشية بعنوان: أنوار الساري ومعونة القاري، هذه الحاشية لازالت مخطوطة في جامعة الملك عبدالعزيز برقم (94)(135)، والمكتبة المركزية بجدة، مملكة العربية السعودية، تحت رقم الحفظ (94).

(6) عبد القادر بن أحمد بن عبد القادر الكوكباني له حاشية على إرشاد الساري وقعت في مجلدين.

(7) علي بن محمد بن عثمان الدمشقي له حاشية كحالة معجم المؤلفين وهو حاشية على أماكن من شرح البخاري للقسطلاني.

(8) علي بن السيد نوح الحسيني الواسطي البلكرامي، له حاشية سماه : ضوء الدراري، فزاد على إرشاد

8) ابن منظور، جمال الدين بن مكرم. لسان العرب. بيروت: دار صادر، 1419هـ/1999م.

9) إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، موقع الوراق

10) الأنصاري، زكريا بن محمد بن أحمد بن

زكريا، منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى «تحفة الباري» اعتنى بتحقيقه والتعليق عليه:

سليمان بن دريع العازمي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1426 هـ - 2005 م،

11) البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم،

صحيح البخاري، بترقيم وترتيب محمد فؤاد عبد الباقي، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 2010م

12) البرماوي، محمد بن عبد الدائم بن موسى

النعيمي، اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور

الدين طالب، دار النوادر، سوريا، الطبعة: الأولى، 1433 هـ - 2012 م

13) البكري، حمزة وسيم، تعقبات الحافظ ابن

حجر في الإصابة على الحافظ ابن الأثير في أسد الغابة

14) الحموي، ياقوت بن عبد الله الحموي (توفي

626هـ)، معجم البلدان، دار الفكر، بيروت.

15) الدمشقي، إسماعيل بن عمر بن كثير

القرشي البصري، تفسير القرآن العظيم، المحقق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع،

الطبعة: الثانية 1420هـ - 1999 م

16) الدمشقي، إسماعيل بن عمر بن كثير

القرشي البصري، تفسير القرآن العظيم، المحقق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع،

الطبعة: الثانية 1420هـ - 1999 م

وتقدم خدمة له. وأكثر النقول لتعقبات جاءت عن طريق كتب الرواية والشروحات.

## المصادر والمراجع

1) إبراهيم أنيس وأصحابه. المعجم الوسيط. استنبول:

المكتبة الإسلامية، دون تاريخ النشر.

2) ابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد

العكري الحنبلي، أبو الفلاح، شذرات الذهب في

أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرنؤوط وعبد

القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت،

الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1986 م

3) ابن الملقن، عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري،

التوضيح لشرح الجامع الصحيح، المحقق: دار الفلاح

للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق

- سوريا، الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م.

4) ابن بطلال، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك

بن بطلال البكري القرطبي. شرح صحيح البخاري.

تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم. الرياض: مكتبة

الرشد، الطبعة: الثانية، 1423هـ - 2003م

5) ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله

البصري الزهري، الطبقات الكبرى، دار صادر -

بيروت

6) ابن عساکر، علي بن الحسن بن هبة الله، تاريخ

دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمرو، دار الفكر

للطباعة والنشر والتوزيع، 1415هـ/1995م

7) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس

اللغة تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر،

1399هـ - 1979م

- محمد ,عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين  
- القاهرة، 1415.
- (27) الطبري، محمد بن جرير بن يزيد، جامع  
البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر،  
مؤسسة الرسالة.
- (28) عبد الرحمن العقل، جمهرة مقالات العلامة  
الشيخ أحمد شاكر مع أهم تعقبات الشيخ على دائرة  
المعرف الإسلامية، جمعها، دار الرياض،  
الرياض، ط1 (1426هـ)
- (29) عجمي، عبد الفتاح بن السيد المصري  
الشافعي، هدي القاري إلى تجويد الكلام الباري،  
مكتبة طيبة، المدينة المنورة ط1
- (30) عرفة محمد رزان، الصناعة الحديثية في  
إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للإمام  
القسطلاني
- (31) العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن  
حجر العسقلاني، انتقاض الاعتراض في الرد على  
العيني في شرح البخاري، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد  
السلفي - صبحي بن حاسم السامرائي، مكتبة  
الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية الطبعة:  
الأولى، 1413 هـ - 1993 م.
- (32) محمد عوامة، دار الرشيد، حلب-سوريا، ط4،  
1992م.
- (33) البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين  
الخطيب. بيروت: دار المعرفة، 1379هـ.
- (34) العظيم آبادي، محمد شمس الحق. عون  
المعبود شرح سنن أبي داود. بيروت: دار الكتب  
العلمية، ط2، 1415هـ.
- (17) الدهلوي، عبد العزيز بن ولي، بستان  
المحدثين، نقله إلى العربية د.محمد الندوي دار الغرب  
الإسلامي
- (18) الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق  
الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق  
مجموعة من المحققين، دار الهداية
- (19) الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد  
بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، الأعلام، دار  
العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر 2002 م
- (20) السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن  
عبد الرحمن بن محمد، الضوء اللامع لأهل القرن  
التاسع، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت
- (21) تاريخ المدينة الشريفة، الكتب العلمية، بيروت -  
لبنان، الطبعة: الأولى 1414هـ/1993م
- (22) الشربيني، محمد بن أحمد الخطيب، مغيث  
الندا شرح قدر الندي، تحقيق سيد بن شلتوت  
الشافعي، دار الأديان، بيروت، ط1، 1427هـ/  
2016م.
- (23) الشماع، عمر بن أحمد بن الشماع الحلبي،  
القبس الحاوي لغرر ضوء السخاوي، دار صادر  
للطباعة والنشر (1998)
- (24) الشوكاني، محمد بن علي الشوكاني، البدر  
الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع
- (25) الشيباني، أحمد ابن حنبل. مسند الإمام  
أحمد بن حنبل (ت 241هـ). بيروت: دار إحياء  
التراث العربي، 1991م.
- (26) الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد،  
معجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن

- 35) علي باشا مبارك، الخطط الجديدة لمصر  
القاهرة
- 36) عماد عبدالسلام رؤوف، الآثار الخطية في  
المكتبة القادرية في جامع الشيخ عبد القادر الكيلاني  
بيغداد، مطبعة الإرشاد بغداد، ط1،  
1394هـ/1974م،
- 37) العمري، أكرم ضياء، بحوث في تاريخ  
السنة المشرفة، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة  
ط5
- 38) عيدروسي، محي الدين عبد القادر بن  
شيخ بن عبد الله العبدروس، النور السافر عن أخبار  
القرن العاشر، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة:  
الأولى، 1405هـ
- 39) العيني، بدر الدين العيني الحنفي، عمدة  
القاري شرح صحيح البخاري، مكتبة الشاملة
- 40) الغزي، نجم الدين محمد بن محمد،  
لكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، تحقيق: خليل  
المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة:  
الأولى، 1418 هـ - 1997 م
- 41) الفهرس المختصر لمخطوطات مكتبة الحرم  
المكي الشريف، الحديث الشريف،
- 42) فهرس مخطوطات الحديث الشريف  
وعلموه، إعداد عمار بن سعيد تاملت، إشراف  
د. عبد الرحمن بن سليمان المزيني، مكتبة ملك عبد  
العزیز بالمدينة المنورة،
- 43) فهرس مخطوطات العربية المحفوظة في مكتبة  
الأسد الوطنية، الحديث الشريف، منشورات مكتبة  
الأسد دمشق، د. ط (2006م) (913/3)
- 44) فهرس مخطوطات مكتبة المسجد النبوي  
الشريف، إشراف سليمان العبيد وعبد الباسط بدر
- 45) القزويني، أبو عبد الله محمد بن يزيد،  
السنن، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد  
ومحمد كامل قره بللي وعبد اللطيف حرز الله، دار  
الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، 1430 هـ -  
2009 م
- 46) القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبي بكر  
بن عبد الملك، إرشاد الساري لشرح صحيح  
البخاري، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر
- 47) الكتاني، عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني،  
فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم  
والمشيخات والمسلسلات، تحقيق: إحسان عباس،  
دار الغرب الإسلامي - بيروت الطبعة: 2، 1982
- 48) كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، موقع  
يعسوب
- 49) الكرمانى، محمد بن يوسف بن علي بن  
سعيد، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري،  
دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، طبعة أولى:  
1356هـ - 1937م، طبعة ثانية: 1401هـ -  
1981م
- 50) مأمون الجنان، الديقاج المذهب في معرفة  
أعيان علماء المذهب، دار كتب العلمية بيروت،  
ط1، 1417هـ
- 51) المباركفوري، محمد بن عبد الرحمن. تحفة  
الأحوذى شرح صحيح الترمذي. بيروت: دار  
الكتب العلمية، د.ت.
- 52) مجمع اللغة، المعجم الوجيز، 1989
- 53) المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو  
الحجاج المزي تهذيب الكمال في أسماء الرجال،  
تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة -  
بيروت، الطبعة الأولى، 1400 - 1980،

- 54) مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن  
القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، مصدر  
الكتاب : موقع الإسلام
- 55) مشاقبة، عبد الرحمن محمد، تعقبات  
الحافظ ابن حجر في كتابه الإصابة على الحافظ ابن  
عبد البر في كتابه الاستيعاب
- 56) المقدسي: محمد بن طاهر، الأنساب  
المتفحة في الخط المتماثلة في النقط والضبط
- 57) المناوي، زين الدين محمد المدعو بعبد  
الرؤوف بن تاج العارفين، التوقيف على أمهات  
التعاريف، عالم الكتب، عبد الخالق ثروت-القاهرة  
الطبعة: الأولى، 1410هـ-1990م
- 58) النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب  
بن علي. سنن النسائي (303هـ). ترتيب وإعداد  
عبد الفتاح أبو غدة. بيروت: دار البشائر الإسلامية،  
ط3، 1409هـ/1988م.
- 59) النووي، يحيى بن شرف. المنهاج شرح  
صحيح مسلم بن الحجاج. بيروت: دار إحياء  
التراث العربي، ط2، 1392هـ .